جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية على فجوة التوقعات في المراجعة

(دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي)

Impact of Commitment to the International Accounting Standards on the Audit Expectation Gap

(A field Study on Faisal Islamic Bank)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل

إعداد الطالبة :

منى عوض آدم عبد الله

إشراف الدكتور:

مصطفى نجم البشاري

أستاذ المحاسبة المشارك – كلية الدراسات التجارية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

1438هـ - 2017م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

إلى أمي الحبيبة

إلى أبي الغالي

إلى زوجي الغالي ،،، عبد السلام ،،،

إلى الأخوات اللاتي لم تلدهم أمي

إلى من تحلوا بالاخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء

اهدي عصارة جهدي ...

الشكر والتقدير

الحمد لله العلي القدير العزيز الواسع الحكم ، ذي النعم الواسعة الغزيرة ثم الصلاة مع سلام دائم على الرسول القرشي الخاتم وآله وصحبه الابرار وبعد،،،

يسرني أم اتقدم بالشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ذلك الصرح الشامخ والمنارة العلمية التي لا تنطفي .

واتوجه بخالص شكري وتقدير للاستاذ الفاضل **الدكتور/ مصطفى نجم البشاري** الذي أشرف على هذا البحث والذي لم يترك جهداً إلا وقدمه حيث كانت لتوجيهاته وارشاداته الاثر الكبير لظهور البحث بالصورة التي بين ايديكم .

كما اتوجه بخالص الشكر والتقدير للدكتور / زهير أحمد علي الأستاذ المساعد بكلية الدراسات التجارية جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا لما قدموه من توجيهات وارشادات ارتقت بمستوى البحث .

كما اتقدم بشكري إلى اسرة مكتبة الدراسات العليا والدراسات التجارية بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، وأسرة مكتبة جامعة النيلين . وخالص تقديري لاسرة بنك فيصل الاسلامي السوداني على ما قدموه من معلومات افادتني كثيراً .

المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في ثلاثة محاور أساسية: القضية الأول : هي قضية التباين الواضح بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من المراجعين وما يجب ان يكون عليه عمل المراجعين وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها ، نظراً لنقص المعرفة لدى العامة بواجبات واهداف ومسئوليات المراجعة . القضية الثانية : هي عدم التحديد الدقيق لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة من قبل الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية الأمر الذي ساهم في زيادة التباين

والاختلاف في مسئوليات المراجعين ودورهم وما يجب ان يؤدونه تجاه المجتمع . القضية الثالثة : تتمثل في غموض تضييق فجوة التوقعات التي تم وضعها من جانب المنظمات المهنية فيما يتعلق بمسئولية المراجعين عن اكتشاف التزوير والغش والتصرفات غير القانونية للشركات . هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على الدراسات السابقة لبعض الكتاب والباحثين بقصد تحديد مفهوم فجوة التوقعات الذي يستخدم على نطاق واسع في الفكر المحاسبي ودراسة مستويات هذه الفجوة وبيان اسبابها وتوضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه المعايير المحاسبية التي تضبط مهنة المراجعة والمراجعين في تضييقها والحد منها . والزام المؤسسات المالية بمعايير المحاسبة الدولية ومفاهيم جودة المعلومات في قوائمها المالية تقليل أسباب زيادة هذه الفجوة . توصلت الدراسة إلى نتائج وتفاصيل مهمة حول مفهوم هذه الفجوة منها ، ترجع فجوة التوقعات إلى تقرير المراجعة وذلك للاسباب الآتية : الاختلاف في توقعات الاطراف المعنية والمرجعة وأسباب صياغة التقرير وعدم قدرة التقرير على توصيل نتائج المراجعة ، وجود فجوة التوقعات ترجع لأداء المراجع بسبب نقص الكفاية المهنية للمراجعين وانخفاض جودة الاداء المهني ومخاطر المراجعة وأهم نتيجة توصل لها الباحث هي أن تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والحد منها تقع مسئوليتها على الجهات المنظمة والواضعة للأطر المنظمة للمهنة . على ضوء النتائج السابقة قدم الباحث عدة توصيات منها ، يجب على المنظمات المهنية ضرورة القيام بتنوير مستخدمي القوائم المالية والعامة بحدود عمل المراجعين ومسئولياتهم ، لزيادة فعالية الاعلام عن مهنة المراجعة الوفاء بمسئولياتها الاجتماعية ان تقرير المراجعة والتقارير المالية يجب أن تفي باحتياجات المجتمع وأن مسئوليات المحاسب يجب أن تتسع لتشمل قياس وتقرير مراجع الاداء الاجتماعي للمشروعات، على المنظمات المهنية تقديم الدراسات والبحوث والبرامج التدريبية والتعليمية التي تمكن من تأهيل وزيادة خبرة اعضائها .

Abstract

The research problem was represented in three basic aspects or issues, first issue: is the issue of clear disparity between the expectation of financial statements users from auditors and how the auditors' work should be done according to the known accounting standards because of lack of awareness of duties, objectives and responsibilities of the audit, second issue: is the issue of inadequate determination of audit expectation gap concept by writers, researchers and professional associations what contribute to increasing

disparity and difference regard to auditors' responsibility and role towards the community. Third issue: is represented in the ambiguity of narrowing the expectation gap which was estimated by the professional associations regarding to auditors' responsibility to disclose falsification, cheating and illegal behavior of companies. The study aimed to shed light on previous studies of writers and researchers in order to determine the concept of expectations gap which widely used in accounting thought, to investigate levels of the gap, clarify its reasons and explain the role which can be done by accounting standards which control the audit and auditors profession, narrow and reduce audit expectations gap, and to oblige financial organizations to accept international accounting standards and information quality concepts in financial statements so as to decrease reasons for the gap. The study arrived at important findings and details about the gap concept including: The audit expectations gap refers to the audit report for the following reasons: The difference in expectations of parties concerning with the audit, the method of reporting, and inability of the report to show the audit results, The occurrence of expectations gap refers to the auditor's performance due to the lack of auditors' proficiency, low quality of professional performance and audit risks.
The most significant finding concluded by the researcher as follows: The narrowing the audit expectations gap is responsibility of organizations establishing and regulating the frames of the profession, According to the above mentioned findings the researcher recommended the following: Professional associations should inform the users of financial and general statements about limits of work and responsibilities of auditors, Effectiveness of information about audit profession and performance of its responsibilities should be increased by that financial and auditing reports should meet community needs, and accountant's responsibilities should be widened to include measurement and report of the auditor of projects social performance, The professional associations should provide studies, researches and training

and educational programs which enable to qualify and increase experience of their members.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
فهرس الموضوعات	ز

فهرس الجداول	ح
فهرس الاشكال	ي
فهرس الملاحق	ل
المقدمة	1
ولاً : الاطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	6
الفصل الأول : دراسة تطور معايير المحاسبة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي	15
المبحث الأول : مفاهيم واهداف المعايير المحاسبية	16
المبحث الثاني : الجمعيات والمنظمات المهنية المحاسبية	24
الفصل الثاني : مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ومستوياتها واسبابها	29
المبحث الأول : مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة	30
المبحث الثاني : مستويات فجوة التوقعات في المراجعة اسبابها	36
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	50
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني	51
المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات	60
الخاتمة	89
ولاً : النتائج	90
ثانياً : التوصيات	91
قائمة المصادر والمراجع	92
الملاحق	98

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	61
(2/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	62
(3/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص	63

	العلمي	
(4/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	64
(5/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	67
(6/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى لفرضية الأولى	70
(7/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى	71
(8/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى	72
(9/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى	73
(10/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى	74
(11/2/3)	الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى	75
(12/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية	76
(13/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	77
(14/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	78
(15/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية	79
(16/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	80

(17/2/3)	الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية	81
(18/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة	82
(19/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة	83
(20/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	84
(21/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	85
(22/2/3)	التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	86
(23/2/3)	الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة	87

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/2)	مكونات فجوة التوقعات في المراجعة	37
(1/2/3)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	61
(2/2/3)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	62
(3/2/3)	الرسم البياني عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	63

(4/2/3)	الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	64
(5/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى	70
(6/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى	71
(7/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى	72
(8/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى	73
(9/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى	74
(10/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية	76
(11/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية	77
(12/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية	78
(13/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية	79
(14/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية	80
(15/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة	82
(16/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	83
(17/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	84
(18/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	85
(19/2/3)	الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	86

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
(1)	استمارة الاستبانة	99
(2)	قائمة باسماء محكمي الاستبانة	104

المقدمة

تشتمل على الآتي :

اولاً : الاطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الاطار المنهجي

تمهيد :

تهتم مهنة المراجعة بالفحص الانتقادي المنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالسجلات والدفاتر والقوائم المالية للمنشآت التي تراجع حساباتها بقصد ابداء راي فني محايد عن مدى صحة ودقة هذه البيانات ومدى الاعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية التي تم إعدادها على صدق المركز المالي وكذلك نتائج العمليات وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

قد تطلبت المهنة ضرورة الوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية المراجعة . حيث يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المراجع الالمام الكافي بشئون الشركة ونظم ادارتها فضلاً عن بذل الجهد لتحسين نوعية الافصاح عن اداء الشركة ، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية تعكس بامانة احوال الشركة ، كما يتوقع مستخدمي القوائم المالية من المراجع اكتشاف التحريف المتعمد في الشركة ، واكتشاف التصرفات غير القانونية والتي تؤثر بشكل مباشر على نتيجة اعمال الشركة ومركزها المالي ، والافصاح في تقرير المراجعة عن سوء تخصيص اصول الشركة بمعرفة العاملين والمديرين على الرغم من أن المسؤولية المباشرة المتلعقة بالقوائم المالية تقع على عاتق الادارة .

لهذا رأى الباحث ان دراسة مستويات فجوة التوقعات في المراجعة واسبابها والتعرف على ما هو متوقع من المراجعين وما يؤدونه من مهام يكتسب اهميته في تحديد دور مهنة المراجعة في الوفاء باحتياجات المجتمع الذي تعمل فيه .

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في ثلاثة محاور اساسية :

المحور الاول : هو محور التباين الواضح بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من المراجعين وما يجب ان يكون عليه عمل المراجعين وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها نظراً لنقص المعرفة لدى العامة لواجبات واهداف ومسئوليات المراجعة .

المحور الثاني: هو محور عدم التحديد الدقيق لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة من قبل الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية الامر الذي ساهم في زيادة التباين والاختلاف في مسئوليات المراجعين ودورهم وما يجب ان يؤدونه تجاه المجتمع .

المحور الثالث : يتمثل في غموض تضييق فجوة التوقعات التي تم وضعها من جانب المنظمات المهنية ، فيما يتعلق بمسئولية المراجعين عن اكتشاف التذوير والغش ، والتصرفات غير القانونية للشركات وزيادة فعالية المراجعة وتحديد العناية المهنية الواجبة على المراجعين .

يعتقد الباحث ان التحديد الدقيق لمفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وفقاً لمستويات هذه الفجوة ودراسة اسبابها وتحديد دور المنظمات المهنية في الحد منها يمكن ان يساهم في تخطي فجوة التوقعات في المراجعة .ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية :

1. هل التباين بين توقعات مستخدمي القوائم المالية من المراجعين وما يجب ان يكون عليه عملهم يؤدي إلى وجود فجوة التوقعات ؟
2. كيف يؤدي الاخلاف في مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة من قبل الكتاب والباحثين إلى زيادة فجوة التوقعات؟
3. هل الغموض في تضييق فجوة اتوقعات في المراجعة يؤدي إلى خلل في مسئوليات المراجعين عن اكتشاف الغش والتزوير والتصرفات غير القانونية للشركات؟

فرضيات البحث :

1. فجوة التوقعات الناشئة عن الاختلاف بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية وما يمكن للمراجع ان يؤديه جعلت بيئة المراجعة تعرضهم للمخاطر القانونية .
2. تحديد مستويات هذه الفجوة بالدقة المطلوبة وامكانية تنفيذها يعتمد على مصداقية القوائم المالية في اداء وتقارير المراجعين .
3. عدم التزام معظم المؤسسات بمعايير المحاسبة الدولية ومفاهيم جودة المعلومات في قوائمها المالية يعتبر من اسباب زيادة هذه الفجوة .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الآتي :

1. التعرف على مفهوم فجوة التوقعات الذي يستخدم على نطاق واسع في الفكر المحاسبي .
2. دراسة مستويات هذه الفجوة وبيان اسبابها وتوضيح الدور الذي يمكن ان تؤديه المعايير المحاسبية التي تضبط مهنة المراجعة والمراجعين في تضييقها والحد منها.

3. الزام المؤسسات المالية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية ومفاهيم جودة المعلومات في قوائمها المالية للحد من هذه الفجوة .

حتى تحقق مهنة المراجعة اهدافها وتفي بمسئولياتها تجاه مستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة عليها الالتزام بواجبها العام وبالشكل الذي يعيد للمجتمع الثقة في المهنة .

اهمية البحث :

تظهر اهمية البحث من الناحية العلمية من حيث انه يسعى لاستقصاء وجود فجوة التوقعات في المراجعة والتعريف بمفهومها وتوضيح اسبابها ومستوياتها وسبل تضييقها واثر الالتزام بالمعايير المحاسبية في الحد منها ويمثل هذا البحث اضافة جديدة للدراسات السابقة التي استقصت وجود هذه الفجوة في المراجعة فضلاً عن الاستفادة منه من قبل الجهات المعنية بتنظيم مهنة المراجعة والاستجابة من قبلها باصدار معايير أو حتى نشرات توزع على نطاق واسع يشرح طبيعة مسئوليات وواجبات مراجع الحسابات والامر الذي يؤدي إلى فهم افضل لطبيعة عمل مراجع الحسابات وبالتالي اعطاء الصفة المنطقية لتوقعات مستخدمي القوائم المالية .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على :

المنهج الاستنباطي : يستخدم للتعرف على طبيعة مشكلة البحث وتحديد المحاور الاساسية المرتبطة بموضوع الدراسة .

المنهج التاريخي : من خلاله نستعرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تختلف عن الدراسات السابقة في مجال فجوة التوقعات .

المنهج الاستقرائي : لاختبار صحة الفرضيات ، حتى نتمكن من تقديم المقترحات لتضييق هذه الفجوة والحد منها .

المنهج الوصفي (التحليلي) : لاجراء الدراسة التطبيقية .

مصادر وادوات جمع البيانات :

1. مصادر اولية : تتمثل في استمارة الاستبيان .
2. مصادر ثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والدرويات والمجلات .

حدود البحث :

1. الحدود المكانية : ولاية الخرطوم – بنك فيصل الاسلامي السوداني.
2. الحدود الزمانية : في الفترة من 2014 – 2015م

هيكل البحث :

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة . حيث تشتمل المقدمة على الاطار المنهجي والدراسات السابقة . الفصل الأول يتناول دراسة تطور معايير المحاسبة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي من خلال ، المبحث الأول نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية، المبحث الثاني المنظمات والجمعيات المحاسبية المهنية الدولية . الفصل الثاني يتناول مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة واسبابها ومستوياتها من خلال المبحث الأول مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ، المبحث الثاني مستويات فجوة التوقعات في المراجعة واسبابها . الفصل الثالث ويتضمن الدراسة التطبيقية وذلك من خلال المبحث الأول نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي ، المبحث الثاني تحليل البيانات واختبار الفرضيات . ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات .

ثانياً : الدراسات السابقة

1. دراسة ابو بكر ، (2005م) [1]

تمثلت مشكة الدراسة في كيفية معالجة فجوة التوقعات في المراجعة او الحد منها . اختبرت الدراسة فرضيات ، الافصاح عن المعلومات المحاسبية الملائمة لمستخدمي القوائم المالية يساعد في تضييق فجوة التوقعات ، اسهام المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية يؤدي إلى زيادة الثقة في تقارير المراجعة ، عدم الافصاح عن حدود ومسؤولية كل من الادارة ومراقب الحسابات فيما يختص باعداد القوائم المالية يؤدي إلى زيادة فجوة التوقعات في المراجعة . هدفت الدراسة إلى دراسة مفهوم فجوة التوقعات واسبابها ومستوياتها بالاضافة إلى معرفة دور الافصاح المحاسبي في تصنيف فجوة التوقعات في المراجعة ، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، فجوة التوقعات في المراجعة موجودة لكنها لم تجد الاهتمام في السودان ، جهل مستخدمي القوائم المالية بدور المراجع وخاصة المستثمرين . اوصت الدراسة بعدة توصيات منها، ضرورة قيام المنظمات المهنية والعلمية للمحاسبة والمراجعة بنشر الوعي والتثقيف المحاسبي بين فئات مستخدمي القوائم المالية وتبصيرهم باهداف عملية المراجعة ودور المراجع وواجباته ومسئولياته ، معالجة اسباب فجوة التوقعات لغرض الحد منها او تضييقها ، تأهيل وتدريب مراقبي الحسابات عن طريق برامج التعليم المستمر .

يرى الباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى دراسة مفهوم فجوة التوقعات واسبابها ومستوياتها بالاضافة إلى معرفة دور الافصاح المحاسبي في تصنيف هذه الفجوة إلا أن دراستي هدفت أيضاً إلى دراسة مفاهيم واسباب ومستويات فجوة التوقعات في المراجعة بالاضافة إلى دور المعايير المحاسبية في تضييق هذه الفجوة .

2. دراسة سامي ، (2006م) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في دور المراجعين في مواجهة التحديات التي فرضتها نظم الحاسبات الالكترونية ومدى كفاية الدورات التدريبية التي يتلقونها . هدفت الدراسة إلى توضيح الدور المرتقب لمراجعي الحسابات تجاه التحديات التي فرضتها نظم الحاسبات الالكترونية امام

([1]) ابوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، **دور الافصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م) .

([2]) سامي حمد النيل محمد ، **تحديات المراجعة في بيئة استخدام الحسابات الالكترونية** ، (الخرطوم : جامعة جوبا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .

مهنة المراجعة . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي لدراسة الحالة . لقد توصلت الدراسة إلى ان استخدام الوسائل الحديثة في المراجعة يؤدي إلى اتخاذ القرارات باسرع ما يمكن وان التدريب المستمر على الحاسب له دور اساسي وفعال لمواجهة نظم المعلومات الحديثة . اوصت الدراسة بضرورة العمل على تأهيل مراجعي الحسابات وتنمية مهاراتهم وتطوير التنظيم المهني والعمل على الارتقاء بالمهنة والممارسين لها وتنمية المعرفة المحاسبية والتنظيمية باعتبارها محدد رئيسي لرفع كفاءة المراجعة الالكترونية .

يرى الباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى توضيح الدور المرتقب لمراجعي الحسابات تجاه التحديات التي افرزتها نظم الحاسبات امام مهنة المراجعة ، بينما تهدف دراستي إلى توضيح الدور الذي تؤديه المعايير المحاسبية التي تضبط مهنة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

3. دراسة محمود ، (2006م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ازدياد الاهتمام بالتقارير التي يرفعها المراجع للجهات المستفيدة من هذه الخدمات والتي تبنى عليها قرارات قد تكون مصيرية لهذه الجهات ، إلا انه في الآونة الاخيرة اصبحت هذه التقارير لا تلبي رغبات فئات المستفيدين من خدمات المراجعة بحيث لم تعكس واقع الحال في المنشآت المالية وترتب عليها اتخاذ قرارات خاطئة من قبل المستفيدين والتي تنتج عنها خسائر مالية . تتبع اهمية الدراسة من ان فجوة التوقعات في المراجعة اصبحت مشكلة تحدد بقاء مكاتب المراجعة لعدم رضاء المستفيدين من خدماتهم وعدم تلبية تقارير المراجعة لرغبات وتطلعات الفئات المتلقية لهذه الخدمة . هدفت الدراسة إلى إمكانية تطوير تقارير المراجعة لتلبي رغبات فئات المستفيدين من خدمات المراجعة . اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستبناطي والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب دراسة الحالة . توصلت الدراسة لعدة توصيات منها هناك قصور من قبل المنظمات المهنية نحو توعية مستخدمي تقارير المراجعة ، هناك قصور في فهم واجبات ومسئوليات المراجع مما دعى البعض إلى تحميلهم مسئوليات ليست من اختصاصاتهم حسب الاعراف المحاسبية . اوصت الدراسة بضرورة الزام المنظمات المهنية في السودان

([1]) محمود صالح حبيب فضل، **العوامل المؤثرة على فجوة توقعات المراجعة في السودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .

باصدار معايير المراجعة التي تستوعب متغيرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ضرورة تقييد الخدمات الاستشارية للمراجع الذي يتولى مراجعة منشأة معينة بصورة منتظمة ، ضرورة تنظيم توزيع فرص المراجعة بين المراجعين بحيث لا تكون هناك تكاليف يضيع معها جودة الخدمة المطلوبة.

يرى الباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى امكانية تطوير تقارير المراجعة لتلبي رغبات المستفيدين من خدمات المراجعة إلا أن الدراسة الحالية هدفت للتعرف على فجوة التوقعات من خلال مستوياتها واسبابها .

4. دراسة امير ، (2007م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في ان اعتماد المنشآت على التقنية الحديثة جعل من الصعوبة بمكان تطبيق اساليب المراجعة التقليدية وان ادخال التقنية الحديثة ادى إلى ظهور بعض الصعوبات في عملية المراجعة ، منها ما هو متعلق بالحاسب ومنها ما هو متعلق بالبرنامج المشغل ومنها ما يتعلق باجراءات الرقابة على المدخلات والمخرجات . هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر استخدام التقنية الحديثة على المراجعة وترقية وتأهيل المراجع لمواكبة التطور التقني في عمليات المراجعة . ابتعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي باستخدام اسلوب دراسة حالة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ادخال التقنيات الحديثة في عملية المراجعة ادى إلى فرض الكثير من التغيرات على مهنة المراجعة له اثر ايجابي في سرعة ودقة خطوات واجراءات المراجعة واتخاذ القرارات ويقف ذلك على مدى مواكبة المراجع لنظم المحاسبة الالكترونية . اوصت الدراسة بضرورة التاهيل والتدريب المستمر للمراجعين، من اجل مواكبة التطور الالكتروني والعمل على تحديث المهنة ، وذلك من خلال دورات تدريبية مكثفة في نظم المراجعة باستخدام الحاسب الالي في عمليات المراجعة .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على اثر استخدام التقنية الحديثة على المراجعة وترقية وتاهيل المراجع لمواكبة التطور التقني في عملية المراجعة بينما هدفت

([1]) أمير عثمان عبد الله ، **اثر التقينات الحديثة على مهنة المراجعة في ظل المعايير الدولية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2007م) .

دراستي للتعرف على اثر استخدام المعايير المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

4.دراسة ياسر ، (2006م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد دور المنظمات في الحد من الفجوة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية والآثار المترتبة على هذه الفجوة على اداء المراجعين . اختبرت الدراسة فرضيات : فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن عدم معرفة بعض مستخدمي القوائم المالية بدور المراجعين ، فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن قصور تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية ، فجوة التوقعات ناتجة عن غياب دور المنظمات المهنية في المراجعة وفي تنظيم مهنة المراجعة . هدفت الدراسة إلى معرفة فجوة التوقعات في المراجعة واسبابها ومستوياتها بالاضافة إلى معرفة دور المنظمات المهنية في المراجعة في الحد منها . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، عدم معرفة بعض مستخدمي القوائم المالية بدور المراجع الخارجي، غياب دور المنظمات المهنية في تنظيم مهنة المراجعة في السودان للحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، فجوة التوقعات في المراجعة تعزى إلى عدم شفافية تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية . اوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المنظمات المهنية للحد من فجوة التوقعات في المراجعة ، ضرورة تأهيل وتدريب المراجعين لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وتوعيتهم بدور المراجع وحدود مسئولياته ، ضرورة توفير الشفافية والوضوح في تقارير المراجعة فيما يتعلق بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية .

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت تحديد دور المنظمات في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة بينما ركزت دراستي على الاستفادة من المعايير المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات .

6. دراسة الواثق ، (2008م) [2]

([1]) ياسر عبد النبي عبد الله عثمان ، **دور المنظمات المهنية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).

([2]) الواثق صادق همت خيري ، **تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2008م).

تمثلت مشكلة الدراسة في تبيان وفهم كل من المراجعين والمستثمرين للمصطلحات التي يشتمل عليها تقرير المراجعة وعدم مقدرة المراجعين على تلبية احتياجات المستثمرين من معلومات في تقارير المراجعة . تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي ، لا توجد فجوة التوقعات بين المراجعين والمستخدمين بشأن استقلال المراجع ومسئوليته عن فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، لا توجد فجوة توقعات بين المراجعين والمستثمرين بفهم المصطلحات المستخدمة في تقرير المراجع ، فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمري ناتجة عن قصور تقارير المراجعة في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية . اكتسبت الدراسة اهميتها من خلال دراسة موضوع فجوة التوقعات في المراجعة والتي تمثل جوهر الانتقادات الموجهة لمهنة المراجعة ومحاولة تضييق تلك الفجوة لبث الثقة والطمأنينة في المعلومات المالية لمختلف الفئات المستفيدة من خدمات المراجعة . هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وذلك من خلال الربط بين محتوى تقرير المراجع الخارجي وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين ومدى تلبية المراجعين لتوقعات المستثمرين . اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة لعدة نتائج منها ، ان يعتمد المستثمرون على تقرير المراجع الخارجي عند اتخاذهم قرارات الاستثمار ، فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن ظهور تقارير المراجع في تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية .ان التحفظات التي في تقرير المراجع الخارجي تؤثر سلباً على سلوك المستثمر تجاه المنشاة ، ثقة المستثمرين في تقرير المراجع الخارجي تعتمد على استقلالية المراجع الخارجي وتأهيله العلمي والعملي ، فجوة التوقعات في المراجعة ناتجة عن سببين رئيسيين هما : عدم معقولية التوقعات من قبل المستثمرين (فجوة المعقولية) عدم قيام المراجعين باداء مسئولياتهم في ضوء المعايير المهنية (فجوة الاداء) ، اوصت الدراسة بضرورة قيام المنظمات المهنية بزيادة وعي ثقافة المجتمع بطبيعة اهداف المراجعة من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية بمزاولة المهنة والاطراف المهنية من مستثمرين وغيرهم ، ضرورة تحديد جهة اشرافية رقابية على مهنة المراجعة تقوم باصدار الارشادات والمعايير وتقوم بالحكم على القوائم المالية التي تمت مراجعتها بواسطة مكاتب المراجعة .

يستنتج الباحث ان هذه الدراسة تناولت اثر محتوى تقرير المراجع على فجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين باعتبار ان المستثمرين هم اهم طائفة من الطوائف التي تستخدم تقارير المراجعة لمساعدتها في اتخاذ قرارات الاستثمار بينما تناولت دراسة الباحث دور المعايير المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات.

7. دراسة اماني ، (2009م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاختلاف في فهم دور المراجعين في المجتمع ومدى كفاية مسئولايتهم الحالية مما ادى إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة ، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي و الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبانة ، توصلت إلى عدة نتائج منها ، يجب اهتمام المنظمات المهنية بتحديث برامج التعليم للمراجعين ، الضغوط والتداخل من العميل في الدور الذي يقوم به المراجع يؤدي إلى وجود فجوة التوقعات ، التخطيط السليم لعملية المراجعة وبذل العناية المهنية عند القيام بعمليات المراجعة يساعد على زيادة مستوى اداء عملية المراجعة . اوصت الدراسة بعدة توصيات منها ، ضرورة قيام المنظمات المهنية بتدعيم استقلال المراجعة من خلال اصدار الارشادات والمعايير ، ضرورة اهتمام المنظمات المهنية بالتاهيل العلمي والعملي للمراجعين ، ضرورة إلمام المراجع بمعايير المراجعة والالتزام بها عند عملية المراجعة .

يتضح للباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى توضيح دور جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بينما هدفت الدراسة الحالية إلى الاستفادة من مدى الالتزام بمعايير المحاسبة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

8. دراسة مصعب ، (2010م) [2]

تناولت هذه الدراسة دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. تتلخص مشكلة الدراسة في مدى مساهمة المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، واثر المراجعة الالكترونية على درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية وعلى ادلة الاثبات المراجعة . تتبع اهمية الدراسة من ازالة الشكوك حول مدى سلامة وصحة التقارير المالية في ظل استخدام المراجعة الالكترونية وقياس كفاءة المراجعة

([1]) اماني كمال مقسوم علي ، **دور وجود المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماحستير غير منشور ، 2009م) .

([2]) مصعب اسماعيل ابراهيم محمد ، **دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2010م) .

الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة . هدفت الدراسة إلى الاستفادة من المراجعة الالكترونية لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة . تتمثل فرضيات البحث في الآتي ، تساهم المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة ، استخدام المراجعة الالكترونية يزيد من درجة ثقة مستخدمي القوائم المالية ، تطبيق برامج ونظم المراجعة الالكترونية لا يؤثر على ادلة اثبات المراجعة . اتبع البحث المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقارئي والوصفي التحليلي باستخدام اسلوب تحليل الاستبانة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، المراجعة الالكترونية توفر الوقت والجهد المبذول في عملية المراجعة مما يؤدي إلى كفاءة المراجعة ، المراجعة الالكترونية تقلل من احتمال الخطأ لدى المراجعين عند القيام بمراجعة برامج محاسبية الكترونية . اوصت الدراسة بعدة توصيات منها يجب تاهيل المراجعين عن طريق التدريب المستمر للمراجعين من اجل مواكبة التطور الالكتروني وذلك من خلال دورات تدريبية مكثفة في نظم المعلومات المحاسبية والمراجعة الالكترونية ، ضرورة استخدام المراجعة الالكترونية حيث يساعد ذلك المراجع في التحقق من دقة وسلامة معالجة البيانات واختصار الوقت في علمية المراجعة .

يرى الباحث ان هذه الدراسة هدفت إلى توضيح دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة واثر المراجعة الالكترونية على درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية ، بينما هدفت دراستي إلى توضيح مدى الالتزام بالمعايير المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

9. دراسة موسى ، (2010م) [1]

تناولت الدراسة دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في السودان . تثملت مشكلة الدراسة في محاولة دراسة واختبار تأثير دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة . هدفت الدراسة إلى استطلاع اراء مراقبي الحسابات والمحاسبين في دراسة مدى تأثير حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات بين مراقبي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في المراجعة . تتبع اهمية الدراسة من ندرة البحوث التطبيقية التي اجريت في مجال العلاقة بين دور حوكمة الشركات وتضييق فجوة التوقعات

(1) موسى عوض الكريم محمد كوكو ، **دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة توقعات المراجعة في السودان** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2010م).

في الممارسة المهنية . وتتلخص فرضيات الدراسة في الاتي ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وفجوة التوقعات ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات ومستويات فجوة التوقعات ، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وثقة مستخدمي تقرير المراجع . اعتمدت الدراسة على المنهج التارخي والاستقرائي والاستنباطي والوصفي التحليلي باستخدام اسلوب تحليل الاستبانة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، تطبيق حوكمة الشركات ادى إى تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والزام المراجعين بآداب وسلوك المهنة ، تطبيق حوكمة الشركات يساعد على تقليل فجوة الاداء وذلك بتخفيض مخاطر جودة الاداء المهني ، الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات ادى إلى تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية . توصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها ، ضرورة المام الشركات باهمية تطبيق حوكمة الشركات مما يؤدي إلى تخفيض مستويات فجوة التوقعات في المراجعة ، العمل على تأهيل المراجعين مهنياً واكاديمياً ، يجب ان تكون هنالك جهة رسمية تتولى اصدار معايير حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها والزام الشركات بها .

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في السودان بينما ركزت الدراسة الحالية على توضيح دور المعايير المحاسبية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة .

10. دراسة علي ، (2012م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في التحقق من مدى وجود اختلافات جوهرية بين المجتمع المالي من جهة والمراجعين الخارجيين من جهة اخرى في السودان حول العوامل التي لها علاقة مباشرة بوجود فجوة التوقعات في المراجعة . هدفت الدراسة إلى التحقق من وجود فجوة التوقعات في المراجعة في السودان وتحديد انواعها واثرها على تقرير المراجع من خلال اجراء دراسة ميدانية على فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية في بيئة المراجعة في السودان . واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي والاستقرائي وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة ما بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وطبيعة عمل المراجع من خلل الدراسة النظرية

([1]) علي محمد أحمد ابو القاسم ، **فجوة التوقعات واثرها على تقرير المراجعة ، دراسة تحليلية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشورة ، 2012م) .

والميدانية . اوصت الدراسة بضرورة وجود ثقافة مالية على مستوى الصحافة المحلية الامر الذي يسهم في زيادة وعي افراد المجتمع والعمل على زيادة وفاعلية المنظمات المهنية والجهات القانونية من خلال توعية الراي العام الذي يؤدي إلى زيادة الوعي والادراك المحاسبي باهمية ودور المراجعة في المجتمع .

تناولت هذه الدراسة وجود فجوة التوقعات وانواعها واثرها على تقرير المراجعة بينما هدفت دراسة الباحث إلى معرفة اثر الالتزام بمعايير المحاسبة في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة .

الفصل الأول

دراسة تطور معايير المحاسبة وفقاً لمعايير الابلاغ المالي

المبحث الأول : مفاهيم واهداف المعايير المحاسبية

المبحث الثاني : الجمعيات والمنظمات المهنية المحاسبية

ال

مفاهيم واهداف المعايير المحاسبية

تمهيد :

المعايير المحاسبية هي نتاج للفكر المحاسبي الذي شهد على مر التاريخ تطورات كبيرة وما يزال يحظى باهتمام قطاعات كبيرة من الاكاديميين والمهنيين على حد سواء، حيث بدأ هذا التطور من قبل ما يعرف بالثورة الصناعية الكبرى في اوربا إلى يومنا هذا .

خلال هذه الفترة تطورت المحاسبة من مجرد آلية لتنظيم السجلات وتدوين الحسابات بغرض المحافظة على اموال وممتلكات الملاك وحمايتها من السرقة والاختلاسات ، تطورت المحاسبة لتصبح نظاماً للمعلومات ينتج ما اصبح يعرف بالمعلومات المحاسبية.

هذه المعلومات اصبحت تؤدي دوراً يتجاوز كثيراً الدور المحدود الذي كانت تؤديه المحاسبة في مراحل نشاتها الاولى ، حيث اصبحت المعلومات المحاسبية هي المدخل الرئيسي لاتخاذ القرارات بواسطة مختلف المستخدمين لهذه المعلومات سواء كان هؤلاء المستخدمين ضمن الاطراف المباشرة ذات الصلة بهذه المعلومات كادارات ومالكي المنشآت الاقتصادية اياً كانت او الاطراف غير المباشرة المهتمة بهذه المنشآت كالمستثمرين المحتملين او الممولين او الجهات الاكاديمية والبحثية ، وحيث تختلف القرارات بواسطة هذه الاطراف من حيث نوعيتها كأن تكون قرارات ادارية استثمارية او رقابية .

لكي تؤدي المعلومات المحاسبية هذا الدور الهام كان لابد للفكر المحاسبي والمهتمين بقدر كافي من الثقة وقليل من العوائق الفنية والتطبيق على لعب هذا الدور ، ولذلك بسبب ان الفكر المحاسبي بصفتهنشاطاً انسانياً كان نتاجاً للممارسات المهنية والتجارب التطبيقية انتهت إلى مجموعة كبيرة جداً من الاسس والمبادئ نالت في معظمها قبولاً عاماً بين ممارسي المهنة والمهتمين بها ، لذا فقد نشات المعايير المحاسبية كمحصلة نهائية لتلك المفاهيم والمبادئ والاهداف وتوافقت عليها ، مختلف الهيئات والجمعيات المهنية لتصبح قواعد ومقاييس يتم بناء عليها قياس وإعداد المعلومات المحاسبية حتى تكون قابلة للفهم سهلة المقارنة ، وبالتالي قادرة على المساعدة في اتخاذ القرارات المطلوبة .

تعريف المعيار وخلفية عامة عن نشاة المعايير المحاسبية واهدافها

اولاً : تعريف المعيار

هو ما يجب ان يكون عليه الشيء فالمعايير هي مقارنة بين ، فالمعيار هو المكيال .
وتعني كلمة المعيار لغوياً المقياس او الميزان او القاعدة او النموذج [1].
أما المعيار المحاسبي فيقصد به المرشد الاساسي لقياس العمليات والاحداث والظروف التي تؤثر على المدخل المالي للمنشاة ونتائج اعمالها ، وايصال المعلومات للمستفيدين[2].
هذا التعريف له مجموعة من الدلالات ويغطي مجموعة من الجوانب تتلخص في ان المعلومات المحاسبية والتي هي المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي تتطلب في جميع مراحل اعدادها وعرضها وقواعد واسس على ضوءها يتم إعداد وعرض هذه المعلومات وإلا جاءت هذه المعلومات صعبة الفهم لا تعكس الواقع الحقيقي للوحدة المحاسبية والتي هي المنتج الرئيسي للنظام المحاسبي تتطلب في جميع مراحل اعدادها وعرض هذه المعلومات أياً كانت ولا تمكن من مقارنتها بمعلومات اخرى لنفس الوحدة لفترات سابقة أو لوحدات اخرى .
اما معايير المحاسبة المتعارف عليها فهي مصطلح يعني حسب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين فيعني تعبير فني مصطلح عليه عند المحاسبين دلالته تشمل كل ما هو متفق عليه من انه مقبول في علم المحاسبة المتبعة في وقت معين .
يرى الباحث من هذا التعريف ان المعايير المحاسبية هي عبارة عن تنظيم او تقنين لممارسات واعراف واصطلاحات محاسبية متعارف عليها ، مهة هذا التنظيم او التقنين هي ايجاد المواءمة اللازمة بين الاعتبارات الفكرية للمبادئ والاعراف المحاسبية وبين مقتنيات التطبيق والممارسات العلمية وترشيد هذا التطبيق والممارسات العلمية[3].

ثانياً : الخصائص الفكرية والعلمية للمعايير المحاسبية :

تعريف القرار في الفقرة السابقة يشير بصورة او باخرى إلى الخصائص الفكرية والعملية للمعايير المحاسبية ، فقد ورد أن "النظرية في المحاسبة ليست هدفاً في حد ذاتها ، وانما هي وسيلة لاحكام وترشيد التطبيق العملي ، المبادئ العلمية تمثل قمة الفكر في النظرية ، حيث تمثل الاحكام الاساسية العامة التي تحدد افضل اسس والعرض للاحداث والعمليات

([1]) د. حكمت احمد الراوي ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : دار حنين ، 1995م) ، ص 45 .
([2]) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، **المعايير المحاسبية الدولية 1995م** ، (عمان : شركة مطابع الخط ، 1999م) ، ص70.
([3]) د. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1990م) ، ص 121 .

والظروف الاقتصادية [1]. وفي المحاسبة تعتبر الخطوة المنطقية التي تلي التوصل إلى المبادئ هي ترجمة هذه المبادئ إلى معايير التطبيق العملي ، وتمثل المعايير نماذج او انماط او مستويات للاداء المحاسبي ، فهي احكام خاصة بعنصر أو مجموعة عناصر القوائم المالية او بنوع معين من انواع العمليات او الاحداث او الظروف التي تؤثر على الوحدة المحاسبية[2] . معايير المحاسبة انماط او نماذج ما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي[3]. والمعايير المحاسبية هي انماط ونماذج تصف ما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي وتساعد المحاسبين في إعداد وعرض القوائم المالية .

مما تقدم يرى الباحث ان المعايير المحاسبية تمثل قمة النظرية المحاسبية او هي الخطوة المنطقية في النظرية المحاسبية فهي تمثل الترجمة العلمية للمبادئ المحاسبية وهذه الترجمة تتم باختيار المبدأ المحاسبي المناسب عند التطبيق العملي في الزمان والمكان المحددين .

عليه فإن ربط المعايير مع الفكر المحاسبي يحقق لها خاصية الاتساق المنطقي ويبرر قابليتها للتطبيق ، اما خاصية المعايير العلمية تتجسد بمراعاة التطبيق العملي للمعايير للظروف البيئية السائدة في زمان ومكان تطبيق المعايير وافضل مثال لهذه الخاصية هو معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية التي روعي عند بنائها الاعتبارات الشرعية للدول التي تطبق فيها هذه المعايير ، فأتت هذه المعايير مختلفة في كثير من الجوانب عن المعايير الاخرى .

ثالثاً : اهمية المعايير المحاسبية :

من خلال تعريف المحاسبة وخصائصها المذكورة يمكن للباحث ان يستدل على اهمية المعايير المحاسبية والحاجة إليها في اطار تنظيم السياسة المحاسبية وكما ورد فإن الحاجة إلى المعايير المحاسبية واهميتها تنشأ من خلال تحديد وقياس الاحداث المالية للمنشاة ، فبدون المعيار المحاسبي لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للاحداث المالية وايصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية ، وتحديد

([1]) د. ابو الفتوح علي فضالة ، **المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م) ، ص 13 .

([2]) د. عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 121 .

([3]) د. هشام حسن عداد المليجي ، **المحاسبة الدولية** ، (حلوان : د.ن ، 2000م) ، ص 9 .

الطريقة المناسبة للقياس ويلاحظ ان المعيار يحدد الطريقة المناسبة من عدد من الطرق التي يشار إليها في تنوع المعيار [1].

تتبع اهمية المعايير المحاسبية من خلال المساعدة في عملية اتخاذ القرار كمحصلة نهائية للهدف من اصدار المعايير المحاسبية ، ويمكن تلخيص كل هذه النقاط في عملية الترشيد الواسعة التي تنتج عن تطبيق المعايير المحاسبية فهناك ترشيد في تطبيق المبادئ المحاسبية المناسبة في عملية تحديد وقياس العمليات والاحداث المالية ، وهناك ترشيد في تطبيق طرق عرض القوائم المالية وتنتهي كل تلك العمليات الى ترشيد اتخاذ القرار من مختلف الجهات المتعاملة مع المعلومات المحاسبية .

تجدر الاشارة إلى أن اهمية المعايير المحاسبية تنتج ايضاً من ان عدم وجودها يترتب عليه آثار سالبة متعددة اهمها ان الطرق المحاسبية المستخدمة قد تكون غير سليمة اي انها غير مبنية على مبادئ وقواعد محاسبية متفق ومتعارف عليها ، كما هو الحال بالنسبة للمعايير المحاسبية ، كما وأن غياب المعايير المحاسبية قد تؤدي إلى استخدام طرق متباينة وغير موحدة حتى وان كانت متعارف عليها ، فلا يكفي ان تكون القاعدة متعارف عليها وإنما من الضروري ان تكون الطريقة او القاعدة المحاسبية ملائمة للتطبيق في الزمان والمكان المحددين حتى تتم الاستفادة منها بواسطة المستخدمين للقوائم والتقارير المالية ، وتتم الاستفادة بمقارنة المعلومات المحاسبية للوحدات المحاسبية المتشابهة ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة [2].

اهمية معايير المحاسبة الدولية :

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية قاعدة او قانون متفق عليه عند اجراء العمليات المحاسبية باستخدام الطرق والممارسات وبذلك تعتبر مهمة بالنسبة للمحاسبين والمراجعين وتتبع اهمية المعايير المحاسبية الدولية من خلال الآتي :

1. جاءت المعايير المحاسبية الدولية لكي تتلاءم مع ظروف المحاسبة في كل دولة من هذه الدول المشتركة في العضوية .

([1]) د. حكمت احمد الراوي ، **مرجع سابق** ، ص 47 .

([2]) د. رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة ، 1997م) ، ص 94 .

2. تقرب وجهات نظر المنظمات المحاسبية من خلال[1]:

أ. توحيد الطرق التي يتم بها تحديد وقياس الاحداث المتشابهة .

ب. ايصال نتائج الاعمال إلى مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين .

3. ان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية سوف يساعد على فهم القوائم المالية المعلنة خارج الدولة .

4. تساعد الدول على الاخذ بما يتلاءم معها والقيام باصدار المعايير التي تلائم وضعها المحاسبي .

5. راعت المعايير المحاسبية الدولية ظروف كل الدول المشتركة في لجنة معايير المحاسبة الدولية ، حيث يتم عرضها على معظم الهيئات المهنية والاقتصادية ورجال الاعمال في معظم انحاء العالم واخذ رايهم قبل صدورها للمحاسبين القانونيين .

6. عملت على تقريب وجهات النظر بين كل الجمعيات والهيئات المهنية للمحاسبين القانونيين .

7. تساعد المعايير المحاسبية الدولية على التخطيط والمتابعة على المستوى القومي وعند تجميع البيانات المالية بالقوائم المالية للمنشاة المعدة على قواعد وطرق محاسبة مختلفة عن بعضها البعض مما يترتب عليه ان تكون البيانات القومية صحيحة وتعبر عن الواقع [2].

8. استخدام معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدالة البيانات المالية والاعتماد عليها واختيار المنشاة للمعايير التي تتسم بالعدالة في تحميل المنشاة بالاعباء الحقيقية واثبات ايرادات حقيقية ومحققة شان ان يترتب عليه أن تكون البيانات المعروضة بالقوائم المالية والتي يتم التقرير عنها عادلة ودقيقة وتصلح ان يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الصائبة .

9. تسهيل بيع وشراء المنشاة واندماجها وإعداد القوائم المالية للمنشاة باستخدام معايير محاسبية متفق عليها بين المحاسبين يساعد في عملية شراء وبيع المنشاة التجارية والصناعية .

([1]) د. حكمت أحمد الراوي ، **مرجع سابق** ، ص ص 54 – 55 .

([2]) د. عطا احمد البيوك ، **معايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الاول ، (الرياض : مطابع الشرق الاوسط ، 1985م) ، ص 13 .

10. زيادة نشاط بورصة الاوراق المالية فكلما كانت البيانات المالية بالقوائم المالية للمنشأة معدة بناءاً على معايير محاسبية متفق عليها يتم استخدامها بشكل موحد كانت عملية المقارنة سهلة وميسرة [1].
11. سيسهل تبيين معايير محاسبة دولية اعمال مصلحة الضرائب في كل دولة لان استحدام مثل هذه المعايير سيوفر عنصر الاتساق في تطبيق اساسية الاعتراف بالايراد والمصروفات وبالتالي تتعلق الفروقات في اساليب ارباح فروع الشركات المنتشرة في دول العالم ، مما يسهل من عملية احتساب الضريبة.
12. سيوفر تبني معايير محاسبية دولية من قبل اعضاء الدول النامية جهداً كبيراً واموالاً طائلة كانت ستحتاج إليها لوضع المعايير المحلية[2] .
13. تحديد الطريقة المناسبة للقياس والمعايير لا يحدد الطريقة المناسبة في عدد من الطرق التي يشار إليها في تنوع المعيار .
14. ايصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية وان غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة سوف تكون عملية الايصال لتلك النتائج تعطي واقع غير سليم [3].
15. يتوفر عنصر الاتساق بين اساليب القياس والافصاح بفعل تبني معايير محاسبية دولية وسيترك اثر على آلية التعامل في اسواق المال في اتجاه تنشيط المنافسة بين الشركات المدرجة فيها من ثم تخفيض تكاليف الصفقات المالية التي تحدث على اسهم تلك الشركات .
16. الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول يؤدي إلى تقليص الفروقات القائمة في الاساليب والممارسات المحاسبية بين الدول خصوصاً فيما يتعلق بقياس الربح والمركز المالي فيجعل المعلومات التي تعرض في القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن نتائج الاعمال والاوضاع المالية [4].

يرى الباحث ان اهمية إصدار المعايير المحاسبية الدولية تكمن في الآتي :

([1]) د. صلاح الدين عبد الرحمن فتحي ، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو للنشر ، 2000م) ، ص 99 .
([2]) د. محمد مطر ، **أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية لتوفير شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية** ، (عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد 102 ، 1997م) ، ص 22 .
([3]) د. حكمت احمد الراوي ، **مرجع سابق** ، ص 47 .
([4]) د. محمد مطر ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

1. اصدار معايير محسبسية دولية يساعد على توحيد الممارسات والطرق والمعالجات المحاسبية وبالتالي اعداد قوائم مالية تنتج معلومات محاسبية يمكن الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الرشيدة .
2. ظهور الشركات المتعددة الجنسية يتطلب وجود معايير محاسبية موحدة حتى يمكن تحديد الضريبة على تلك الشركات في الدول التي تنشأ بها دون اختلاف في تحديد الضريبة .
3. تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساعد على تدفق رؤوس الاموال إلى الدول النامية ودعم التطور الاقتصادي بصورة كبيرة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة في تلك الدول .
4. وجود معايير محاسبية دولية يؤدي إلى التنسيق والتوحيد المحاسبي وتطور مهنة المحاسبة وبالتالي الثقة في المعلومات المحاسبية التي تشجعها المحاسبة.
5. تطبيق معايير المحاسبة الدولية يمثل خطة هامة باتجاه التعاون والاعتماد الدولي لتقارير الابلاغ المالي .
6. إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية أنهمطلباً اساسياً لإدراج الشركات في البورصات وبالتالي انفتاح الاسواق المحلية على الاسواق العالمية .

اهداف اصدار معايير المحاسبة الدولية :

هنالك ضرورة لاصدار معايير محاسبية دولية تنظم الممارسات المحاسبية بين الدول ، وسنتناول بعض الاهداف التي من اجلها تم اصدار المعايير [1]:

1. هي الضمان الوحيد لاصدار معلومات بصورة محاسبية ، ان ادارة المشروع هي الجهة التي تقوم باصدار المعلومات للمستخدمين فبامكانها ان تحتكر تلك المعلومات او تصدر المعلومات التي تقف مع مصالحها وبالتالي فإن المستخدمين لا يجدوا المعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات المناسبة ، لذا وجود المعايير هي الضمان الوحيد لاتاحة المعلومات بصورة محايدة .

([1]) د. مصطفى نجم البشاري ، **مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للاوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م) ، ص ص 5 – 6 .

2. توفير معلومات باقل تكلفة وبدون تكلفة للمستخدمين : تعتبر المعلومات من انواع السلع العامة ولا يمكن توفير مثل هذه المعلومات طالما ان ادارة المشروع ليس لديها ما يدفعها لتوفيرها ولكون ان هناك صعوبة في تحديد الطلب الحقيقي لهذه المعلومات ، إذن الطريقة الوحيدة لضمان وجودها عن طريق اصدار معايير محاسبية .
3. اختلاف طرق المعالجات المحاسبية : اختلاف الممارسات والمعالجات بين الشركات والمنشآت المختلفة يؤدي إلى اختلاف في المركز والاداء وبالتالي اختلاف في نوعية المعلومات المحاسبية المنتجة من تلك الشركات والمؤسسات ، ومن الضروري وجود معايير تضع أسس لضبط الممارسات المحاسبية حتى يتمكن المستخدمين من المقارنة بين البدائل المختلفة مما يساعد على اتخاذ القررات الرشيدة .
4. وجود معايير المحاسبة يؤدي إلى الافصاح عن فرص الاستثمار المستقبلية : من خلال المعلومات التي توفرها القوائم المالية والتي تساعد المستثمرين على اجراء المقارنات واتخاذ القرار بصورة صائبة .

تستنتج الباحثة ان المعايير المحاسبية الدولية تهدف إلى توحيد وتضييق شقة الاختلاف بين الممارسات والمعالجات المحاسبية بين الدول مما يسهل عملية مقارنة في القوائم وبالتالي اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

المبحث الثاني

الجمعيات والمتطلبات المهنية للمحاسبة الدولية

لقد اصبحت الحاجة ماسة بعد النمو الهائل للتجارة الدولية وانتشار الشركات متعددة الجنسيات العملاقة بالاضافة إلى تزايد الطلب العالمي على السلع والخدمات ،

واصبح من الضروري اصدار معايير محاسبية تتعامل بها كافة الشركات الدولية عند إعدادها قوائمها المالية[1].

إن أهمية معايير المحاسبة والمراجعة الدولية جعلت الكثير من المنظمات والمجمعات المهنية والاكاديمية في كثير من دول العالم اضطلعت بدورها في اصدار المعايير المحاسبية ، لكن تبقى المنظمات المهنية والهيئات الاكاديمية البريطانية والامريكية هي التي نالت الريادة في هذا المجال ، حيث لعبت دوراً كبيراً في اصدار او التمهيد لاصدار معايير محاسبية في ظل نظم يعمل بها على نطاق واسع في ارجاء المعمورة . ويجدر بالذكر ايضاً ان من اهم وأكبر الهيئات المصدرة للمعايير ياتي مجلس المعايير المحاسبية الدولية الذي يصدر معايير التقارير المالية الدولية ، والذي لعبت في انشائه الهيئات والمنظمات البريطانية والامريكية الدور الاهم ، ثم يليه في الاهمية مجلس المعايير المحاسبية البريطانية ، ثم مجلس المعايير المحاسبية الامريكية ، هناك مجلس معايير وطنية في معظم بلدان العالم ، كما وان هناك هيئات معايير محاسبية اقليمية ومحلية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وكذلك لدينا في السودان لجنة معايير المحاسبة السودانية .

ايضاً من اهم المنظمات هو مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الامريكية الذي بادر إلى وضع معايير المراجعة منذ عام 1939م كما تم تشكيل هيئة او مجلس لمعايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الامريكية منذ عام 1973م لتطوير المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي تم العمل بها منذ عام 1932م .

اما في بريطانيا اصدر معهد المحاسبين القانونيين خلال الفترة من 1942م – 1969م مبادئ محاسبية ممثلة في صورة توصيات يتبعها علماء المعهد الذين يزاولون مهنة اعداد القوائم المالية وفي ديسمبر 1969م اصدر معهد المحاسبين القانونيين بانجلترا وويلز نشرة باسم اتجاهات المعايير المحاسبية [2].

اما محاولات وضع معايير على المستوى الدولي فقد بدات مع بدايات القرن السابق حيث عقد المؤتمر المحاسبي الاول في عام 1904م في سانت لوريس في ولاية ميسوري في

([1]) دونالد كيسو ، جيري ويجانت ، **المحاسبة المتوسطة** ، الجزء الاول ، (الرياض : دار المريخ ، 1988م) ، ص 32.

([2]) د. حسين القاضي ، د. مامون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2000م) ، ص ص 33، 34.

الولايات المتحدة برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة تأسيس مجمع المحاسبين الامريكي عام 1917م ، وقد دار البحث في ذلك المؤتمر حول امكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول وانعقد المؤتمر الثاني في امستردام عام 1921م والمؤتمر الثالث عقد في نيويورك في عام 1929م ، وانعقد المؤتمر الرابع في لندن 1933م وبعد ان وضعت الحرب الثانية اوزارها بادرت لندن لاحتضان المؤتمر الدولي السادس في عام 1952م وفي المؤتمر السابع للمحاسبين الذي عقد في امستردام عام 1957م حددت الفترة الفاصلة بين كل مؤتمر وآخر خمس سنوات [1].

في نفس العام عقد في مانيلا المؤتمر الاول لمحاسبي دول الباسفيك واتفق على عقده كل ثلاثة سنوات وفي عام 1959م حثت منشآت اوربية مستقلة على بدء العمل في وضع معايير المحاسبة الدولية وفي عام 1966م بواسطة الجمعيات المهنية في كل من لندن ، كندا والولايات المتحدة الامريكية ، المملكة المتحدة في عام 1977م تم انشاء مجموعة المحاسبة الدولية ، وفي عام 1968م صدرت اول دراسة لمقارنة المخزونات في الدول الثلاثة ، هي كندا ، امريكا ، بريطانيا ، وفي عام 1972م انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين في سدني باستراليا ، حيث اتخذت فيه خطوات رئيسية لكي يتم انشاء منظمتين تكون لديها المقدرة على التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية ، والاختلاف بين المحاسبة التي تتخذها الدول ، وفي نفس العام تم دخول استراليا ، فرنسا ، اليابان ، المانيا ، والمكسيك ، وتم تاسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IAS عام 1973م بمشاركة كل من استراليا ، كندا ، فرنسا ، المانيا ، اليابان ، المكسيك ، هولندا ، المملكة المتحدة ، ايرلندا ، الولايات المتحدة الامركية ، حيث عقد اول اجتماع في لندن في 29 يونيو 1973م وتلك اللجنة مستقلة في عملها تماماً ولا تتبع لأي كيان مهني ، كي لا تتلقى من اي جهة حكومية او مهنية تعليمات اوامر عام 1975م تم اصدار معيار الافصاح عن السياسات المحاسبية [2]. وفي عام 1977م كانت نشأة الاتحاد الدولي للمحاسبين ، وفي نفس العام مجموعة الخبراء التي عينها المجلس الاقتصادي ، والاجتماعي للامم المتحدة

([1]) د. فردريك تشوي وآخرون ، **المحاسبة الدولية** ، ترجمة عصام الدين زايد ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2004م) ، ص354.

([2]) د. امين السيد احمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 432 .

قد اصدرت تقريراً ذات اربعة اجزاء حول المعايير الدولية والتقارير للشركات عابرة القارات [1].

في عام 1978م تشكلت لجنة مشتركة من الاتحاد ولجنة معايير المحاسبة الدولية وفي عام 1980م كانت بداية التعاون مع الامم المتحدة ، وفي عام 1981م اعدت اللجنة المشتركة تقريرها ومقترحها على ان تستمر العلاقة الدائمة بين اللجنة والاتحاد ، وان يضمن الاتحاد للجنة سلطة تامة في إعداد المعايير .

في عام 1982م تم توقيع اتفاقة التزامات مشتركة مستقلة بين الاتحاد الدولي للمحاسبين ولجنة معايير المحاسبة الدولية وبموجبها يعترف الاتحاد بان اللجنة هي المصدر الوحيد في العالم لوضع المعايير الدولية [2].

في عام 1983م ضمت عضوية لجنة معايير المحاسبة الدولية كافة الهيئات التي لها اعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين [3]، وفي عام 1984م توقفت بورصة لندن ان تلتزم الشركات المسجلة التي تتبع بريطانيا وايرلندا بمعايير المحاسبة الدولية ، وفي عام 1987م قدرت المنظمة الدولية لهيئات الاوراق المالية في مؤتمرها السنوي الحث على استخدام معايير المحاسبية الدولية والمراجعة [4]، وفي نفس العام تم نشر مجلد عن المعاير المحاسبية الدولية حيث ضمت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عضويتها وليس في عضوية مجلس ادارتها 93 منظمة وجمعية مهنية تمثل 86 دولة من العالم ، ويبلغ عدد اعضائها حوالي الف محاسب وقد تعاقب على الادارة عدة مجالس ، ففي عام 1990م تكون مجلس الادارة من ممثلي 13 دولة وعدة كيانات مهنية من عدة دول هي الولايات المتحدة الامركية ، المملكة المتحدة ، اليابان ، استراليا ، الدنمارك ، الاردن ، المانيا ، ايطاليا ، جنوب افريقيا ، فرنسا ، كندا ، كوريا الجنوبية ، هولندا[5].

في عام 1995م اتبع مجلس التعاون الاوربي منهجاً جديداً للتنسيق المحاسبي الذي يسمح للشركات المسجلة في اسواق النقد باستخدام معايير المحاسبة الدولية ، وفي عام 1996م

([1]) د. فريدريك تشوي وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 355 .

([2]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 433.

([3]) د. طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م – 2003م) ، ص18.

([4]) د. فريدريك تشوي وآخرون ، **مرجع سابق** ، ص 356 .

([5]) د. صلاح الدين عبد الرحمن فهمي ، **مرجع سابق** ، ص 174 .

اعلنت لجنة التبادل للاوراق المالية الامريكية انها تؤيد اهداف لجنة معايير المحاسبة الدولية لتطوير المعايير المحاسبية وان يتم ذلك فوراً بقدر الامكان والتي يمكن استخدامها لإعداد القوائم المالية [1].

في مايو 1997م عقد مؤتمر معايير المحاسبة الدولية في دبي حيث تم التوصل إلى اعلان دبي الذي نص على (ان مصلحة الوطن العربي ان يتبنى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية لأغراض تقارير الابلاغ المالية في تاريخ لا يتجاوز نهاية 1998م وهو الموعد المتوقع لاعتماد المعايير الاساسية من قبل الاتحاد الدولي للبورصات والاسواق المالية IOSCO واستعمالها كاساس لادراج الاوراق المالية في السوق عبر الحدود).

في عام 1998م صدرت قوانين في المانيا وفرنسا تسمح للشركات ان تنشر قوائمها المالية باتباع معايير المحاسبة الدولية . وفي عام 2000م اعلنت اللجنة الاوربية عن خطة تقضي باستعمال معايير المحاسبة الدولية في دول الاتحاد الاوربي بحلول عام 2005م . وقد اصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية معيار محاسبي دولي كما اصدرت (81) تفسيراً لتلك المعايير .

اما على مستوى الدول العربية فظلت تعتمد على المعايير المستوردة سواء كانت معايير دولية او امريكية او بريطانية ، إلا أن بعض الدول بدات تصدر معايير محاسبية خاصة بها ، حيث اصدرت المملكة العربية السعودية ، معايير محاسبية بقرار من وزارة التجارة السعودية في العام 1985م متضمناً بيان اهداف المحاشبة ضمنياً ومعيار العرض والافصاح العام . ثم جاءت مصر متبنية اصدار معايير محاسبية نتيجة توصيات المؤتمر العلمي الدولي للمحاسبة والمراجعة المنعقدة في ديسمبر 1986م . والدول التي استخدمت المحاسبة الدولية هي الامارات المتحدة العربية . دولة قطر ، البحرين ، الكويت ، سلطنة عمان ، الاردن ، لبنان، اما الدول التي لم يحدد لها إى معايير محاسبة ولا يوجد من ينظم استخدام المعايير وهي دول المغرب العربي ، اليمن وسوريا .

على مستوى الدول الاسلامية فقد تم انشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة بين عدد من المؤسسات المالية الاسلامية بتاريخ صفر

([1]) د. امين السيد احمد لطفي ، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص429 .

1400هـ الموافق 26 فبراير 1990م في الجزائر وتم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1400هـ الموافق 27 مارس 1991م في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح ، وتهدف الهيئة إلى الاتي :

أ. تطوير وتاهيل المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية.

ب.نشر وتطبيق الافكار المحاسبية بالتدريب واصدار نشرات دورية وابحاث .

ج. إعداد واصدار معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وتفسيرها وتعديلاها بما يتفق مع احكام ومبادئ الشرعية الاسلامية التي تنظم حياة الانسان بما يتلائم مع البيئة التي نشأت او تعمل بها المؤسسات .

د. تنمية وتنوير مستخدمي القوائم المالية وتشجيعهم على الاستثمار في المؤسسات المالية والاستفادة من خدماتها . الحقت الهيئة في يونيو 1998م النص الكامل لمعايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية وتشمل عشرة معايير محاسبية وخمسة معايير للمراجعة .

تستنتج الباحثة أن وجود الهيئات والجمعيات المهنية لعب دور كبير وفعال في النهوض بكثير من جول العالم وتمكينهامن اصدار معايير محاسبية في ظل نظم يعمل بها على نطاق واسع في ارجاء المعمورة وحتى تتمكن مهنة المحاسبة والمراجعة من الوفاء باحيتاجات المجتمع ومستخدميها كان لابد من اصدار معايير تضبط المهنة.

الفصل الثاني

مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ومستوياتها واسبابها

المبحث الأول : مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة

المبحث الثاني : مستويات فجوة التوقعات في المراجعة اسبابها

ا

مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة

في هذا الفصل يتناول الباحث باختصار بعض المفاهيم التي قدمها بعض الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية حتى يتمكن من تحديد مستويات واسباب هذه الفجوة.

لقي موضوع فجوة التوقعات في المراجعة اهتماماً كبيراً من الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية نتيجة لتزايد رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين ، الامر الذي جعل بيئة المراجعة في وقتنا الحالي تعاني من الميل الشديد نحو مقاضاة المراجعين ، الامر الذي جعل المراجعين في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامركية وكندا وغيرها من الدول يتعرضون إلى درجة من مخاطر المسئولية القانونية بسبب كثرة الدعاوى القضائية ضدهم ، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى فجوة التوقعات في المراجعة والناشئة عن الاختلاف بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية وما يمكن ويجب على المراجع ان يؤديه [1].

في عام 1975م استخد Liggio وللمرة الاولى عبارة فجوة التوقعات في المراجعة ، وقد اوضح ان هذه الفجوة ترجع إلى اختلاف الاداء المهني للمراجعة من حيث الجودة ومعايير الاداء من المتوقع منها ان تحققه .

في عام 1978م استخدمت لجنة ومسئوليات المراجعة في الولايات المتحدة الامريكية والتي تم تشكيلها عام 1974م . والتي كانت مهمتها إعداد النتائج والتوصيات المتلعقة بمسئولية المراجع (المستقل) ودراسة الاختلافات بين احتياجات الطرف الثاني وما يمكن وما يجب ان يؤديه المراجع ، استخدمت عبارة فجوة التوقعات واوصت بضرورة تضييق هذه الفجوة .

قد اشار الباحثون إلى ان فجوة التوقعات في المراجعة هي قائمة منذ زمن بعيد وانها مستقرة وان محاولات المهنة لمعالجة الفجوة منبعثة اساساً من طبيعة المهنة المهتمة بمصالحها ومصالح اعضائها الخاصة وتقديمها على مصالح الفئات المخدومة ، وقد ركزت المهنة على استراتيجيتين اساسيتين هما :

الاستراتيجية الدفاعية وركزت على معرفة المجتمع حول طبيعة عملية التدقيق والاستراتيجية البناءة وقد حاولت اظهار المهنة في تغيير الانشطة التدقيقية [2].

تعرف فجوة التوقعات في المراجعة والمحاسبة بانها مساحة الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وتقرير مراقب الحسابات واصحاب المصلحة في المشروع بشان ما يحتاجون من مراقب الحسابات وبين ما يقدمه لهم الآن .

([1]) د. عصام الدين محمد متولي ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الخرطوم : دار جامعة امدرمان الاسلامية ، 2006م) ، ص184.

([2]) د. علي عبد القادر ، **الدراسات في العلوم الادارية** ، (الرياض : مؤسسة الملك فهد ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 3 ، العدد الاول ، 1999م)، ص 112 .

ظهرت فجوة التوقعات لان طلب اصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات اكبر بكثير مما يقدمه لهم هؤلاء من خدمات مهنية ومعنى ذلك انه يمكن التعبير عن فجوة التوقعات في المراجعة بانها خالفت الطلب من اصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لاصحاب المصلحة لهم وامامهم . وبعبارة اخرى يمكن القول بان فجوة التوقعات في المراجعة هي النقص في عرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات لاصحاب المصلحة في مشروع مستخدمي القوائم المالية وتقريره [1].

كما استخدمت احدى اللجان التي تشكلت في الولايات المتحدة الامريكية مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة لدراسة مسئوليات المراجعين وتوقعات المجتمع منهم او احتياجاته او ما يجب عليه عمله او ما يستطيعون عمله بمعقولية لمقابلة تلك التوقعات .

يركز الباحثين على الاداء المهني للمراجعة وبالتالي فإنه يقصد بفجوة التوقعات في المراجعة اختلاف الاداء المتوقع تحقيقه عن الاداء المهني للمراجعة من حيث جودة معايير الاداء .

كما يرى البعض ان فجوة التوقعات في المراجعة تعبر عن التباين في الفهم بين توقعات المجتمع بخصوص اهداف المراجعة والاهداف التي تسعى مهنة المراجعة إلى تحقيقها .

يتضح مما سبق انه رغم ان تعبير فجوة التوقعات في المراجعة اصبح مألوفاً لمستخدمي القوائم المالية ، فإنه غير محدد جيداً ، حيث يستخدمه البعض للاشارة إلى التباين في نطاق واجبات ومسئوليات المراجعين وتفسير تقارير المراجعة ، بين المراجع والمجتمع. كما يستخدمه البعض الآخر للاشارة إلى التباين في الاداء المهني للمراجعة ، من حيث الجودة ومعايير الاداء عن الاداء المتوقع تحقيقه . بالاضافة إلى ان هناك من يستخدمه للاشارة إلى التباين في فهم اهداف المراجعة بين المجتمع والمهنة[2].

البعض يرى ان فجوة التوقعات في المراجعة اي في مجال التدقيق قديمة ومرتبطة بنشؤ التدقيق بشكل الزامي في اواخر القرن الثامن عشر ، فالتاريخ الحقيقي لفجوة التوقعات في المراجعة يعود إلى اواخر القرن الثامن عشر وليس إلى عام 1974م كما يدعي البعض .

([1]) د. عبد الوهاب نصر ، د. شحاته السيد شحاته ، **الرقابة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق راس المال** ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2005م – 2006م) ، ص 11 .

([2]) د. جورج دانيال غالي ، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 6 .

وقد ظهر في السبعينيات استخدام عبارة فجوة التوقعات بانها الفرق بين اداء المدقق (المراجع) المتوقع كما يتصوره المدقق من جهة وكما يتصوره مستخدمي البيانات المالية من جهة اخرى .

كما عرفها بعض الباحثين بفجوة الجهل (Liumphrey-Portre) وذلك بسبب ربطها بمدى ادارك المجتمع حول دور المدقق لذلك تم التركيز على التثقيف وتنوير المجتمع حول دور مدقق الحسابات ومسئولايته من اجل معالجة هذه الفجوة [1].

يعتبر (Liggio) هو اول من استخدم عبارة فجوة التوقعات في الدراسات المتعلقة بالمراجعة وذلك في مقالة بعنوان (فجوة التوقعات هزيمة قانونية للمراجع) والتي يتفق معه (porter) سنة 1993م على ان فجوة التوقعات في المراجعة هي الفرق بين توقعات مستخدمي القوائم المالية والتقارير من مراجعي الحسابات وبين الاداء الفعلي لمراجعي الحسابات وهذا التعريف يشير إلى المفهوم لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة. ولقد تعددت وتباينت مفاهيم فجوة التوقعات في المراجعة وفقاً لتباين وتعدد وجهات النظر المختلفة لمظاهر واسباب تلك الفجوة [2].

ايضاً عرفها العالم جورج دانيال غالي بانها عبارة عن طبيعة الخلاف القائم بين توقعات مستخدمي القوائم المالية التي تمت مراجعتها وما يجب وما يمكن ان يؤديه المراجعين ، واوضحت دراسات ذلك العالم ان عبارة فجوة التوقعات في المراجعة يستخدم على نطق واسع من جانب الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية .

في هذا الشأن يرى الباحثين أن المفاهيم السابقة لفجوة التوقعات تتسم بالضيق وعدم ادراكها أن المراجعين قد لا يقومون بالاداء المتوقع او ما يمكن او ينبغي ان يقوم به المراجع بشكل سليم . كما ان هذه المفاهيم لم تأخذ بعين الاعتبار اداء المراجعين قد تكون دون المستوى او المعايير المتعارف عليها [3].

يستخدم مصطلح فجوة التوقعات في المراجعة لوصف الاختلاف بين توقعات هؤلاء الذين يعتمدون على تقارير المراجعة بشان ما يجب ان يفعله المراجعون وبين تصوراتهم حول ما يقوم بفعله المراجعون في الواقع . ويعتبر ذلك الموضوع محل جدل كبير في ادبيات

([1]) د. علي عبد القادر ، **دراسات العلوم الادارية** ، (الرياض : مؤسسة الملك فهدي ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد الثاني العدد الاول ، 1999م) ، ص 109.

([2]) د. مصطفى علي الباز ، (الرياض : مؤسسة الملك فهد ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 2 ، العدد الأول ، 1999)، ص 68.

([3]) د. عصام الدين محمد متولي ، **مرجع سابق** ، ص 187 .

المراجعة . وتعتبر الفجوة ليس مجرد فجوة بسيطة بين مجموعتين من وجهات النظر بشان دور واداء عملية المراجعة . ولاغراض المساعدة في توضيح مفهوم فجوة التوقعات يتم الاعتماد على دراسة 1993م والتي تعتبر مفيدة بسبب اعتمادها على هيكل يحدد العناصر المختلفة لتلك الفجوة [1].

من الواقع يرجع ظهور استخدام هذا المصطلح في امريكا سنة 1974م عندما اشارت لجنة كوهين التي كلفت من بين أشياء اخرى بدراسة ما إذا كانت توجد فجوة بين ما يتوقعه (يحتاجه) الجمهور وبين ما يتوقع انه يمكن للمراجع ان يقوم به بدرجة معقولة (Pxi) .

لقد عرفت فجوة التوقعات بانها عبارة عن الفرق بين مستويات الاداء المهني للمراجعة كما يتصورها مستخدمي القوائم المالية ، فالفرق بين هذه المستويات من الاداء يعرف بفجوة التوقعات .

بينما عرفها البعض الاخر بانها الاختلاف الواضح بين ما يعتقده مستخدمي القوائم المالية والمجتمع عامة من واجبات ومسئوليات المراجعين وبين ما يعتقده المراجعين انفسهم عن تلك المستويات والواجبات ولقد انتقد البعض هذه التعريفات على اساس انها تتسم بالضيق مما لا يساعد على معرفة الاسباب الحقيقية لحدوثها فهي تبين ان المراجعين قد لا ينجزون الاداء المتوقع منهم (Liggio) أو لا ينجزون ما يمكنهم او ما يجب ان يؤديه بطريقة معقولة (CARL) وكذلك يجب التمييز بين مكونات الفجوة حتى يمكن معرفة الاسباب الحقيقية لوجودها وبالتالي يمكن علاجها او تقليلها ، ويرى هذا البعض ان الفجوة التي اثارت الانتقادات للمراجعة وتوجيه اللوم للمراجعين هي الفرق بين ما يتوقع المجتمع من المراجعين وبين ما يحصلون عليه منهم بالفعل ولذلك اقترح هذا البعض تسمية الفجوة بفجوة التوقعات واداء المراجعة [2].

ايضاً عرف بعض الكتاب والباحثين مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة على انها تلك الفجوة التي ترجع إلى اختلاف جودة ومستوى الاداء المهني من المتوقع منها ان تحققه. ويرى البعض الاخر ان فجوة التوقعات في المراجعة يقصد بها التباين بين واجبات المراجع

([1]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية** ، (القاهرة : المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، 2004م) ، ص 781 .

([2]) د. منصور احمد البدوي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م)، ص ص 20 – 21 .

وفقاً لما تحدده المتطلبات المهنية والقوانين المختلفة . وكذلك يرى الباحثين ان هذه الفجوة هي تلك الناشئة عن الاختلاف بين ما يعتقده العامة والمراجعين القانونيين[1].

وفي هذا الشان يرى البعض ان المفاهيم السابقة تتسم بالضيق لذلك تم تعريف هذه الفجوة تعريفاً عاماً ، بانها الفرق بين ما يقوم به او ما يمكن ان يقوم به المراجع وبين ما ينبغي او ما يتوقع ان يقوم به المراجعون على اساس توقعات المجتمع المطلوب منهم وعلى اساس معايير المراجعة المتعارف عليها مع ضرورة تحقيق الانسجام بين معايير المراجعة واداء المررجعين وتوقعات المجتمع منهم [2].

يرى الباحث ان هذه الدراسات والمفاهيم على اختلاف اهدافها كشفت عن تفاصيل ونتائج مهمة حول مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ، كما قدمت مقترحات على قدر كبير من الاهمية لتضييق هذه الفجوة إلا أن هذه الدراسات لم تقدم على وجه التحديد تحليل دقيق لمستويات هذه الفجوة واسبابها على كل مستوى من هذه المستويات واختصر البعض منها على الاشارة إلى هذه المستويات .

تستنتج الباحثة انه لابد من حسم الجدل الخاص بتحديد مفهوم فجوة التوقعات في المراجعة ، قبل تحديد هذا المفهوم يجب تحديد مستويات هذه الفجوة ثم القيام بوضع مفهوم محدد لكل مستوى من مستويات فجوة التوقعات في المراجعة باعتبار ان هذا الاتجاه يعد في تقدير الباحث الاتجاه القادر على استيعاب ما عرض له الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية والتعامل مع ما هو سائد حالياً من التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية التي تمت مراجعتها وما يجب وما يمكن ان تؤديه مهنة المراجعة . فتحديد مستويات هذه الفجوة على وجه الدقة يمكن من تضييقها والحد من تأثيرها على مصداقية القوائم المالية التي تمت مراجعتها والتي تنعكس بدورها على ثقة مستخدمي القوائم المالية في اداء وتقارير المراجعة .

([1]) جورج دانيال غالي ، **المراجعة المتقدمة مدخل كمي** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) ، ص 390 .

([2]) د. مصطفى علي الباز ، **مرجع سابق** ، ص 76.

المبحث الثاني

مستويات فجوة التوقعات في المراجعة واسبابها

على الرغم من ان عبارة فجوة التوقعات في المراجعة اصبحت من العبارات المتعارف عليها بين الكتاب والباحثين والمنظمات المهنية إلا أن هؤلاء لم يتفقوا فيما بينهم على تحديد مكونات او مستويات هذه الفجوة .

يرى البعض ان فجوة التوقعات في المراجعة تتضمن ثلاثة مستويات هي :

1. فجوة المراجعة (Audit Gap) : وتظهر هذه الفجوة عندما يكون هناك تباين واضح بين توقعات مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالمسئوليات المهنية التي يجب على المراجع ان يؤديها .
2. فجوة الاعتقاد (Belief Gap): تظهر هذه الفجوة من خلال التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين فيما يتعلق بالمسؤوليات الحالية للمراجعين.
3. فجوة الاداء (Performance Gap) : وتظهر هذه الفجوة عندما يكون هنالك تباين واضح بين مستخدمي القوائم المالية والمراجعين فيما يتعلق بالكفاءة المهنية الواجب على المراجعين الالتزام بها [1].

كما يرى البعض ان فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من مستويين هما :

المستوى الاول هو فجوة المعقولية ReasonSableness والتي تعبر عن التباين في توقعات مستخدمي القوائم المالية والعامة من المراجعين وبين ما يستطيع ان يؤديه المراجعين بصورة معقولة .

اما المستوى الثاني هو فجوة الاداء Performance والتي تظهر عندما يحدث تباين بين الواجبات التي يتوقعها مستخدمي القوائم المالية (والعامة) وتبين الاداء الافعلي للمراجعين وهذه الفجوة يمكن تقسيمها إلى الفجوة بين الواجبات التي يتوقعها مستخدمي القوائم بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية او قصور في معايير المراجعة Deficient Performance[2].

شكل رقم (1/2/2)

مكونات فجوة التوقعات في المراجعة

(1) د. يو **عملية المراجعة** ، (عمان : نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 12، 2002م) ، ص 18.

(2) http://www.acct.com/acc//showed.php/=42

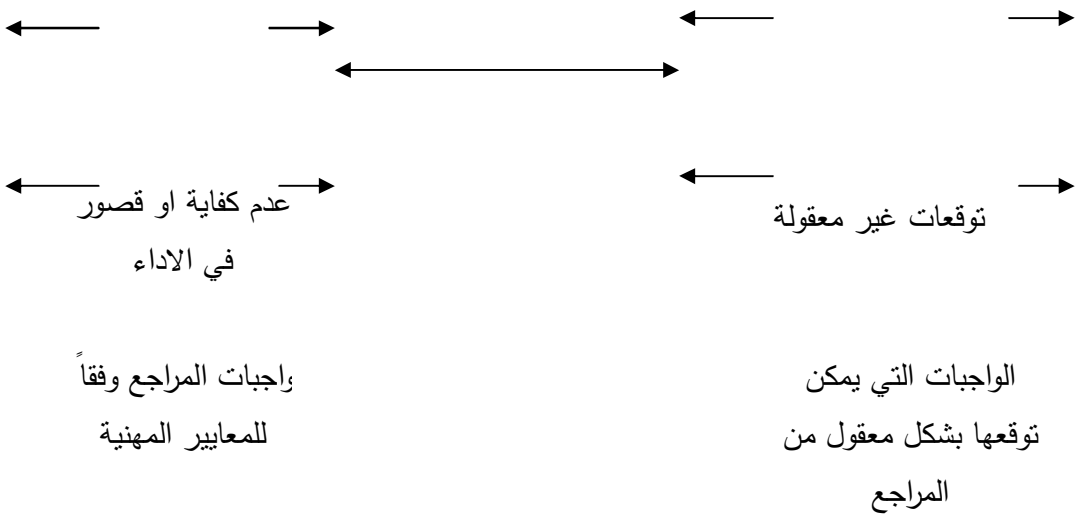

المصدر : أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية** ، (القاهرة: المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، 2004م) .

كما يرى البعض الاخر ان هناك ثلاثة مستويات او ثلاثة وجهات نظر رئيسية لفجوة التوقعات هي :

1/ فجوة التقرير Reporting Gap :

تظهر هذه الفجوة عندما تكون وجهة نظر المهتمين والعامة مختلفة حول ما يجب ان يتضمن تقرير المراجع ، ويرى ان تضييق هذه الفجوة يقع على عاتق الجهة المنظمة والواضعة للاطار الذي يحكم عمل المراجع .

2/ فجوة الاداء Performance Gap:

هذه الفجوة تظهر عندما يكون اداء المراجع اقل من المعايير الموضوعة ويرى ان مسئولية تضييق هذه الفجوة تقع على عاتق الجمعيات والمجاميع المهنية وشركات المراجعة (AICAPA, ACCA, ICCA) .

3/ فجوة الالتزام Liability Gap :

تظهر هذه الفجوة عندما تكون وجهة نظر المهتمين والعامة مختلفة حول مسئولية المراجع، ويرى ان تضييق هذه الفجوة يقع على الجهات المنظمة لمهنة المراجعة والنظام القانوني للدولة[1].

([1]) د. أمين السيد احمد لطفي ، **مسئوليات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة** ، (الاسكندرية : د.ن ، 2004م) ، ص 28 .

يتفق الباحث مع هذا الاتجاه لأنه يتفق مع الهدف الاساسي لعملية المراجعة وهو فحص البيانات المحاسبية لتحديد مدى دقتها وامكانية الاعتماد على البيانات الواردة بالتقارير والقوائم المالية واجراء راي فني محايد يوضح مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى تعبيرها عن نتيجة اعمال المنشاة ومركزها المالي ، من خلال تقرير المراجعة الذي يوضح فيه المراجع انه قام بعملية الفحص وفقاً للمعايير المتعارف عليها والتي تعد مقاييس للاداء المهني والتي تستخدم في الحكم على جودة اجراء المراجعة .

فضلاً عن هذا فإن هذه المعايير تحدد المسئولية التي يتحملها المراجع نتيجة قيامهبعملية الفحص ومن الضروري ان يتم هذا الفحص وفقاً لمعايير متعارف عليها ، وذلك لا يتحمل المراجع المسئولية في حالة ظهور اي غش او تلاعب ، فالمعايير تعد من ناحية اداة اتصال وتوضيح لطبيعة متطلبات المراجعة لمختلف الجهات ، ومن ناحية اخرى تعتبر وسيلة لتقييم الاداء المهني للمراجع ، كما ان لهذه المعايير اهميتها البالغة بالنسبة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية لأنها توضح لهم الكيفية التي تمت بها عملية الفحص التي قام بها المراجع والمسئولية التي يتحملها .

ورأي آخر ان فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من العناصر الآتية :

1/ فجوة المعقولة Reasonableness Gap :

هي تنشأ بسبب ان الافراد من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دوراً اكثر فاعلية للمراجعة مقارنة بما توفره الان من اداء من الناحية التطبيقية طبقاً للمعايير على سبيل المثال يتوقع الافراد المستخدمون ان عملية المراجعة تشكف عن كافة حالات الغش إلا ان الناحية المالية تشير إلى أن عملية المراجعة تشكف عن حالات قليلة من الفشل [1].

2/ فجوة الاداء Performance Gap :

تمثل فجوة الاداء الفجوة بين ما يمكن توقعه من اداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من ادائهم الفعلي وتنقسم تلك الفجوة بدورها إلى قسمين فرعيين هما :

أ/ فجوة المعايير الناقصة Deficient Standards Gap:

([1]) د. السيد احمد السقا ،د. مدثر طه ابو الخير ، **مشاكل معاصرة في المراجعة** ، (القاهرة : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 330

تتمثل تلك الفجوة فيما بين ما الذي يمكن ان يتوقع المراجعون ان يفعلون بشكل مقعول وبين ما تتطلبه المهنة ومعاييرها من المراجعين ان يفعلوه بعبارة اخرى هي الفجوة بين الواجبات المتوقعة بشكل معقول من المراجعين وبين واجباتهم وفقاً لمعايير المراجعة .

لذلك فقد يتوقع المستخدم بشكل معقول ان يقوم المراجعون باعداد تقرير إلى المنظمة عن مواقف الاختلاس على اصول الشركة بواسطة مديريها او عن طريق الموظفين الرئيسيين بالشركة ، فإذا لم يتطلب القانون والمهنة ذلك ستكون الفجوة فجوات معايير ناقصة .

من الجدير بالذكر انه في المملكة المتحدة على المراجع واجب اني قوم بالتقرير عن ذلك وعن امور اخرى للجهات الرقابية على الشركات على الرغم من ان تلكليست متطلباً عاماً في الوقت الحاضر .

ب/ فجوة الاداء المعيب Deficient Performance Gap:

هي تلك الفجوة التي قد يتم وضعها على انها Ratan Auditing Gap حيث تمثل الفجوة بين واجبات المراجعين وفقاً للمعايير المهنية المقررة وبين الاداء الفعلي لهؤلاء المراجعين ، لذلك فإذا ما اصدرت مهنة المراجعة معياراً ينص على ان المراجعين يجب ان يلاحظوا اجراءات جرد المخزون للشركة العميل إلا ان المراجع قد يفشل في ان يقوم بذلك ، ومن ثم فإن ادائه يقال عليه انه معيب Defidient بسبب انه لم يقوم بالتصرف بالمنهجية التي تتمشى مع معايير المراجعة المهنية .

تتمثل عناصر هذه الفجوة الرئيسية في الاتي :

1. الفجوة بين ما يقوم به المراجع حالياً وبين توقعات الجمهورية والمجتمع .
2. الفجوة بين ما يقوم به المراجع حالياً وبين معايير المراجعة المقررة .
3. الفجوة بين ما يقوم به المراجع حالياً وتوقعات المجتمع والجمهور [1].

ايضاً تنقسم الفجوة العامة او الكلية للتوقعات إلى عدد من الفجوات الفرعية والتي تصنف وفقاً للاسباب المتمثلة لحدثها إلى[2] :

1/ فجوة توقعات ترتبط بمراجعي الحسابات :

التي تعزو اسباب حدوثها إلى مراجعي الحسابات ويمكن تحديد اهم هذه الفجوات فيما يلي :

([1]) د. أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سابق** ، ص ص 781 – 784 .

([2]) د. أمين السيد احمد لطفي، **مرجع سابق** ، ص 784 .

أ/ فجوة اداء المراجع :

تعبر تلك الفجوة عن الاداء غير الكفء Deficient Performance لبعض المراجعين بسبب نقص الكفاءة المهنية للمراجع واهماله في اداء واجباته طبقاً للمعايير المهنية المقبولة .

ب/ فجوة استقلال المراجع:

تتمثل هذه الفجوة في انحراف السلوك الفعلي للمراجع عن الاستقلال المتوقع منه طبقاً لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع له ، ومن اهم الاراء حول اسباب تلك الفجوة ما يلي :

i. المنافسة بين المراجعين فيما يتعلق بالاتعاب والحصول على العملاء واداء الخدمات الاستشارية ، والخضوع لضغوط ونفوذ ادارة المنشاة الخاضعة للمراجعة والمجاملة المتبادلة بينها .

ii. فجوة تقرير المراجع Auditor's Report Gap اوضح Collins ان فجوة راي المراجع تشير إلى الاختلاف بين توقعات مستخدمي القوائم المالية لراي المراجع على القوائم المالية وبين راي المراجع الوراد في تقريره عن نتائج مراجعة تلك القوائم ، وترجع اسباب تلك الفجوة إلى رغبة المستخدمين في التاكيد المطلق من المراجع بدقة القوائم المالية وشكهم في راي المراجع خاصة في حال تعثر المنشاة او فشلها دون انذار مبكر منه بذلك ، وغموض تقرير المراجع وصعوبة فهمه ومرونة المبادئ المحاسبية .

2/ فجوة توقعات ترتبط بالبيئة الخارجية لمراجعي الحسابات :

هي فجوة التوقع التي تعزو اسباب حدوثها إلى العوامل الخارجية المتعلقة ببيئة المراجعة ، ومن اهم تلك الفجوات ما يلي :

أ/ فجوة المعقولية Reasonableness Gap :

اوضح Porter ان فجوة المعقولية تعني الاختلاف بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات وبين التوقعات المعقولة لهم من مراجعي الحسابات ومن ثم تعتبر التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية هي مصدر فجوة المعقولية .

ب/ فجوة معايير المراجعة :

ترجع هذه الفجوة إلى قصور معايير المراجعة عن تلبية التوقعات المعقولة لمستخدمي التقارير المالية ، ومن اهم مظاهر او اسباب حدوث تلك الفجوة هي قصور معايير المراجعة وعجزها عن تحقيق بعض التوقعات لمستخدمي التقارير المالية ، مثل مدى قدرة

المنشـأة عـى الاسـتمرار ، ومـدة كفايـة الافصـاح المحاسـبي ومراجعـة التنبـؤات الماليـة واكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية بالمنشاة.

ج/ فجوة المسئولية القانونية Legal Responsibility:

اوضـحت دراسـة Fenwick (1991م) ان السـبب الاساسـي للقضـايا المرفوعـة ضـد المراجعين هو وجود فجوة في المسئولية القانونية بين المراجعين وبين مستخدمي التقارير المالية ، ورجال القضاء بشأن نطاق المسئولية القانونية والمهنية للمراجعين .

يرى الباحث ان تصنيف فجوة التوقعات في مهنة المراجعهة وفقاً لعلاقتها باسباب حدوثها إلـى فجـوات توقـع تـرتبط بمراجعـي الحسـابات واخـرى تـرتبط بالبيئـة الخارجيـة لمراجعـي الحسابات إنما يحقق الاهداف التالية :

1. الفصل بين حالات الفشل التي تعزى إلى مراجعي الحسابات وتلك التي تعزى إلى البيئة الخارجية للمراجعة من مستخدمي التقارير المالية ومعايير مهنية وتشريعات قانونية وذلك بهدف سهولة تحديد المتسبب في احداث كل فجوة توقع على حدة [1].
2. تسهيل مهمة الباحث في اجراء الدراسة الميدانية في التنبؤ باسباب كل نوع من انواع فجوة التوقعات في المراجعة وذلك بهدف مساعدة الجهات المعنية بامور المحاسبة والمراجعة .

اسباب فجوة التوقعات في المراجعة :

لقد اختلفت التبريرات التي اعطيت لاسباب وجود فجوة التوقعات ، حيث اعزى البعض نشوء الفجوة إلى ارتباك المستخدمين وعدم فهمهم لطبيعة المراجعة (اليس ووسيلي 1988م) والى الجهل (سنجلتون وجرين 1995م) او نقص التعليم (امهووتز 1987م).

على ذلك فإن علاج هذه الفجوة في نظر هؤلاء يكمن في تعليم المحاسبين وغير المحاسبين الآخرين [2]، وان الواقع يرى ان هذا الفريق يعكس اتجاه المهنة ومحاولاتها التخلص من مسئولياتها عن نشؤ الفجوة او زيادتها ولعدم معرفتم بطبيعة معلومات المراجعة ومحدداتها ، كما يعكس نظرة المهنة المحدودة فقبول هذه النظرة وان كان يضع

([1]) مصطفى علي الباز ،**مرجع سابق** ، ص ص 69 – 70 .

([2]) منصور احمد البديوي وآخرون ، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، 2009م) ، ص ص 262 – 263 .

المهنة في وضع ايجابي بانكارها مسئولياتها عن نشؤ او استمرار الفجوة وان دورها ومسئولياتها يتحدد اساساً في قيامها بتعليم الجمهور الجاهل والمرتبك وغير الملم بطبيعة المراجعة ومحدداتها ، إلا أن من يساعد في حل المشكلة او تقليلها بل من شان ان يؤدي إلى تشويه الحقائق مما يجعل المهنة تركز جهودها وتكافح من اجل السمو او على الاقل ترسم حدود خاطئة حول مناقشة القضايا التي يمكن ان تكون غير ملموسة مثل استقلالية المراجع وعدم رغبته او قدرته على كشف الغش والتقرير عن استقرار المشروع والوظيفة الاجتماعية للمراجعة وغيرها من القضايا [1].

إنكار هذه المسئولية التي تؤدي إلى انقاص واجبات المراجع ولكنه يساعد على فقد الثقة في مهنة المراجعة واضعافها وعلى ذلك فإن هذا الفريق يرى ان فجوة التوقعات في المراجعة ترجع إلى فشل مهنة المراجعة في العمل على التطور بالسرعة الكافية بما يتمشى مع تغيير بيئة العمل والبيئة الاجتماعية والتغيير طبيعة الطلب على خدماتها (لجنة كوهين ولقد تواصلت لجنة مينكاليف إلى انتاج مماثلة للجنة كوهين ، فالمراجعين في الوقاع لديهم الحافز الاقتصادي للتاكد من ان جودة عملهم ليست دون الحد المحدد بالقانون والذي تؤيده مهنة المراجعة (موريز 1982م) ولقد اشار الفريق الى أن توقعات المستخدمين بصفة عامة عن قدرات المراجعين تعتبر معقولة وان الجمهور ليس راغب في تقبل اعمالهم اليوم على اساس مجرد الثقة ، فالجهات الحكومية واصحاب الاعمال يجب ان يبرهنوا على انهم يستحقون ما يطلبونه من الجمهور والواقع ان فجوة التوقعات في المراجعة ترجع إلى الطرفين اي كلا من المراجعين ومستخدمي خدامهاتهم [2].

تتميز فجوة التوقعات في المراجعة بعدة سمات نوجزها في الآتي :

1. فجوة التوقعات دائماً ما تعبر عن فائض طلب اصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات ، ومن الصعب ان توجد الفجوة كفائض عرض لخدمات ومسئوليات مراقب الحسابات والاسباب كثيرة اهمها ان المحاسبة والمراجعة مهنة وصناعة تهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية ومهنية معاً من طبيعتها انها تنشط

([1]) د. يوسف محمد جربوع ، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانوني وطرق معالجة وتصنيف هذه الفجوة** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، يونيو 2004م) ، ص ص 372 – 374.

([2]) د. امين السيد احمد لطفي ، **دراسات تطبيقية في المراجعة** ، الجزء الثاني ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 2009م) ، ص ص 143 – 144 .

وتعمل بجودة اعلى في ظل اقتصاديات السوق ولذلك فيما يوجد طلب على خدماتها فإنها تسعى للوفاء به لتحقيق الهدفين المادي والمهني .

2. فجوة التوقعات غير ساكنة او ديناميكية بطبيعتها لأنها محددة بمتغيرين هما طلب اصحاب المصلحة في المشروع على خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات وعرض خدمات ومسئوليات مراقب الحسابات .
3. فجوة التوقعات ضارة بالمهنة والمجتمع ، لان وجودها معناه قصور في عرض خدماتومسئوليات المهنة كماً ونوعاً مما يفقد ثقة طالبي الخدمات المهنية في مؤديها من جهة كما ينعكس ذلك سلباً على المجتمع في صورة نقص في درجة الثقة والاعتماد على المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ القرارات .
4. فجوة التوقعات دولية ونسبية لأن دول العالم بدون استثناء تعاني منها ولكن بدرجة او باخرى وبالطبع في ظل العولمة وتحديد التجارة الخارجية يتم تصدير فجوة التوقعات بالطبع لدول العالم الثالث ومع ذلك تتباين الدول فيما بينها في حجم ونوعية هذه الفجوة [1].

وتوجد فجوة التوقعات في جمهورية مصر للاسباب الآتية :

1. يوجد طلب فعلي على خدمات غير تقليدية لمراقبي الحسابات في مصر .
2. تعاني مهنة المراجعة من جمود تشريعي وتنظيمي ومجتمعي بل وتعاني من انخفاض في المستوى النوعي لخريجي اقسام المحاسبة .
3. محصلة هذين السببين كانت هذه الفجوة الحقيقية وايضاً من اسباب زيادة فجوة التوقعات زيادة وعي مستخدمي القوائم المالية بدور المراجعة واهدافها [2].

يركز اسلوب نظرية السببية في تحديد المتسبب او المسئول عن حدوث تلك الفجوة وذلك على الخطوات التالية:

1/ التفرقة بين الاسباب الشخصية والاسباب البيئية لفجوة التوقعات :

ا/ الاسباب الشخصية Personal Causes :

هي الاسباب الذاتي التي تتعلق بالاشخاص (مراقبي الحسابات) المتصلين بحدث[1] يعني

([1]) د. عبدالوهاب نصر ، شحاتة السيد شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 39 .

([2]) د. امين السيد احمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص ص 143 – 144 .

(فجوة التوقعات في المراجعة) .

ب/ الاسباب البيئية Environmental Causes :

هي الاسباب الخارجية التي تتعلق ببيئة المراجعين (مستخدمي التقارير المالية والادارية والمعايير المهنية للمراجعة وغيرها ، والمتصلة بحدث معين) فجوة التوقعات في المراجعة) فعلى سبيل المثال عند فشل مراجع الحسابات في اكتشاف اخطاء جوهرية بالقوائم المالية للمنشاة نتيجة اخفاء ادارة المنشأة لادلة الاثبات عن المراجع ، فهنا يحكم الافراد بسبب النتيجة المتمثلة في القوة التأثيرية للبيئة (الادارة) على القوة التأثيرية للفاعل (المراجع) الجباره على تقديم نتيجة معينة لعملية المراجعة .

يرى الباحث ان اهتمام نظرية السببية بالفصل بين الاسباب الشخصية والتي تعزو إلى مراجعي الحسابات والمتمثلة في قصور اداء المراجع ومدى التزامه بالمعايير المهنية ودرجة استقلاليته وحياده في ابداء الراي ، والاسباب البيئية التي تعزى إلى البيئة الخارجية المتمثلة في التوقعات غير المعقولة لمستخدمي التقارير المالية وظهور المعايير المهنية وغيرها انما يعد مدخلاً صائباً لسهولة تحديد المسئولية عن اسباب حدوث فجوة التوقعات في المراجعة .

يتم التعرف على اسباب فجوة التوقعات في المراجعة وفقاً لمستويات هذه الفجوة وذلك على النحو التالي :

المستوى الاول : فجوة توقعات تقرير المراجعة :

اشار البعض إلى ان قوة توقعات تقرير المراجعة تظهر عند تكون وجهة نظر المهتمين والعامة مختلفة فيما يجب ان يتضمن تقرير المراجع وترجع هذه الفجوة إلى مجموعة من الاسباب هي :

1/ الختلاف في توقعات الاطراف المهنية لتقرير المراجع :

يرى العض ان المنتج الذي يبيعه المراجع لعملائه هو رايه المهني عن القوائم المالية ، ومن ثم فإنه يجب ان تحاول المهنة مقابلة وتحقيق توقعات مستخدمي القوائم المالية ،

([1]) د. محمد بهاء الدين ابراهيم احمد ، **اطار مقترح لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من خلال التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة** ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2000م) ، ص55 .

بمعنى ان عمل المراجع استجابة لهذه التوقعات يجب ان يحاول توفير كل ما يحتاجه المستخدمين بقدر الامكان اخذاً في الاعتبار القيود التي تفرضها مهنة المراجعة [1].

يمكن النظر إلى تقرير المراجع المستقل باعتباره وسيلة لتوصيل الراي للمستخدمين الداخليين والخراجيين ولضمان وصول هذا الراي لابد ان يكون في شكل ملاءم ومناسب لحاجة هؤلاء المستخدمين ومن وجهة نظر المعلومات لا يتمكن المراجع من توفير ما يطلب منه اذا لم يتعرف على توقعات مستخدمي القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها ، لكن المشكلة تكمن في صعوبة قياس هذه التوقعات والتعرف عليها ، كما ان هذه التوقعات ليست ثابتة ، لكنها متغيرة وحاجات مستخدمي تقرير المراجعة[2].

2/ اسلوب صياغة التقرير :

يعد تقرير المراجع المستقل وسيلة لتوصيل رايه عن صدق وعدالة القوائم المالية التي قام بمراجعتها للمساهمين والاطراف الاخرى المستخدمة للتقارير ، ويحدد مسئولية المراجع في ابداء الراي فيما اذا كانت القوائم المالية قد عرضت بشكل صادق وعادل. وعلى الرغم من ان مفهوم الصدق والعدالة قد ورد في قوانين مزاولة المهنة ، وكثيراً ، يلجأ اليه كمقياس لحل المنازعات القضايا ، إلا انه يعد مقياس غير كمي ، وكغيره من المقاييس غير الكمية يصعب الاتفاق عليه ، كما انه عرضة للخلاف ، فاذا كان المقياس غير محدد يكون الراي المبني عليه غير محدد ايضاً ، الامر الذي يؤدي إلى اللجوء في كثير من الحالات إلى تفسير مفهوم الصدق والعدالة [3].

3/ عدم قدرة التقرير على توصيل نتائج المراجعة للمستخدمين :

يرى بعض الباحثين ان المستخدمين لتقارير المراجعين عن القوائم المالية يعتقدون ان تقارير المراجعة الموحدة من حيث الشكل وطريقة الصياغة ليس لها فعالية في توصيل نتائج عملية المراجعة ، فاسلوب هذه التقارير من الصعب فهمه على غير المختصين في مجالات المحاسبة والمراجعة ، بل يصعب فهمه من جانب بعض المراجعين [4].

المستوى الثاني : فجوة الاداء :

([1]) د. وليم توماس ، اميرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، د.ت) ، ص 111 .

([2]) د. عصام الدين محمد متولي ، **مرجع سابق** ، ص 198 .

([3]) د. احمد لطفي محمد غريب ، **مدخل مقترح لمعالجة فجوة التوقعات الخارجية** ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2، 2001م) ، ص 557 .

([4]) د. سلمى وهبة متولي ، **فجوة التوقعات في المراجعة اسبابها وسبل تضييقها** ، (القاهرة : جامعة الازهر ، المجلة العلمية بكلية التجارة ، يناير 1993م) ، ص 184 .

يرى بعض الباحثين ان هذه الفجوة ترجع إلى مجموعة من الاسباب اهمها :

1/ نقص الكفاءة المهنية:

يقصد بالكفاءة المهنية للمراجع المعرفة الفنية الكافية في مجالات المحاسبة والمراجعة والمهارة في تطبيق العناية المهنية الواجبة عند اداء المراجع لمهمة الفحص واعداد التقارير ، ومن ثم فإن مفهوم بذل العناية المهنية يفرض على المراجع مستوى معين من مسئولية الاداء يجب تحققه بواسطة المراجع حيث يجب ان يبذل العناية المهنية الواجبة في التحقق من ان ادلة الاثبات التي يعتمد عليها في ابداء رايه الفني المحايد كافية ومناسبة لتدعيم وتأييد رايه الفني [1].

نظراً لأن هذه الادلة ليست حاسمة في كل الحالات فان مفهوم العناية المهنية الواجبة يعترف بان المراجع معرض للخطأ في الحكم والتقدير ، وعلى الرغم من ان الكفاءة المهنية مفترضة في اداء المراجعين إلا ان هذا الاداء قد تعرض إلى كثير من الانتقادات ، حيث يرى البعض ان المراجعين يعملون في مجالات لا تتوفر لديهم فيها التاهيل العلمي والتدريب الكافي [2].

2/ إنخفاض جودة الاداء المهني :

يوجد العديد من العوامل التي تؤدي إلى تقليل جودة اداء عمليات المراجعة من جانب المراجعين . ومن ثم زيادة عدم رضا المجتمع عن عملهم من هذه العوامل ما يلي :

أ. يقوم فيما بينهم بالتنافس للحصول على عمليات مراجعة جديدة او لعدم فقد العمليات المالية .

ب. قبول اتعاب قليلة عن عمليات المراجعة لا تتناسب مع المجهود اللازم لدائها نتيجة للمنافسة .

ج. تأدية خدمات للعملاء باتعاب قليلة للحصول على رضا هؤلاء العملاء وضمان تجديد تعيينهم سنوياً .

د. عدم التحفظ بشان استمرارية العميل في مزاولة النشاط عندما يكون ذلك ضرورياً لعدم فقد العميل .

([1]) د. عصام الدين محمد متولي ، **مرجع سابق** ، ص 208 .

([2]) د. أمين السيد أحمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 785.

هـ. اتباع سلوك متساهل مع العملاء نتيجة لادراك المراجعين ان العملاء غير راضين عن دورهم .

و. زيادة عمليات الاندماج بين مكاتب المراجعة الكبرى للحصول على عمليات مراجعة كبيرة ، الامر الذي يحدث ضغوطاً متزايدة على مهنة المراجعة ، ويرى ان هذه العوامل تضعف من موقف المراجع ويترتب عليها انخفاض جودة الاداء في المراجعة مما يزيد من فجوة التوقعات [1].

3/ مخاطر المراجعة :

من الحقائق المتعارف عليها ان مهنة المراجعة لا توفر لمستخدميها القوائم المالية لمراجعة التاكد الكامل بان هذه القوائم خالية من الاخطاء ، ومن هنا فإن هناك قدراً من عدم التأكد والمخاطرة يوجد دائماً عند اعتماد مستخدمي القوائم المالية على تقرير المراجع ، ومن ثم يجب على المراجعين ان يهيئوا انفسهم لتقبل مسئوليات اكبر من الاداء المهني للوفاء باحتياجات هؤلاء المستخدمين لاكتشاف الاخطاء والغش والتزوير الموجود في القوائم المالية ، فمستخدمو القوائم المالية يتوقعون ان يقوم المراجعين بالبحث عن كافة مظاهر الغش والتزوير والتبليغ عنها ، حيث ينطوي الغش على انماط متعددة من التصرفات ، مثل التلاعب بالسجلات او المستندات ، سوء توزيع الاصول ، حذف او الغاء اثار العمليات من المستندات او السجلات ، تسجيل عمليات وهمية ، سوء تطبيق السياسات المحاسبية ، في الوقت الذي تتحمل فيه الادارة وليس المراجع مسئولية اكتشاف الغش والخطأ من خلال تطبيقها واستخدامها لنظام الرقابة الداخلية ، ومن المؤكد ان هذا الاعتقاد من جانب المستخدمين يزيد من فجوة التوقعات وما يجب ان يكون عليه اداء المراجع [2].

المستوى الثالث : فجوة الالتزام (المسئولية):

من اهم اسباب وجود هذه الفجوة ما يلي :

1/ نقص المعرفة لدى العامة بواجبات ومسئوليات المراجع :

([1]) د. احمد حلمي جمعة ، **مسئولية المدقق عن فجوة التوقعات عند تطبيق معايير التدقيق الدولية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد 2 ، 2000م) ، ص 316 .

([2]) د. أحمد محمد نور ، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) ، ص ص 38 – 39 .

يتوقع العامة من المراجع المعرفة والالمام الكافي بشئون الشركة ونظم ادارتها وبذل كل الجهد في الافصاح عن كل الحقائق التي تظهرها القوائم المالية ، كما يتوقع العامة اهتمام المراجع بامكانية وقوع كل من الغش والسلوك غير القانوني للادارة والتعرف على ما إذا كانت الادارة قد اوفت بمسئولياتها بوضع نظم الرقابة الداخلية التي تضمن حماية الاصول من السرقة والاختلاس وسوء الاستعمال ، بينما يرى المهنيين ان المسئولية المباشرة المتلعقة بالقوائم المالية تقع على عاتق الادارة ، اما واجبات المراجع ومسئولياته فتتمثل في مراجعة المعلومات وابداء الراي فيها [1].

فيما يتعلق بمسئولية المراجع في اكتشاف الاخطاء والغش يرى العامة ان رفع الدعاوى القضائية ضد المراجع امر واجب حتى لو وقع ضرر بسيط على العميل حيث تتصف بيئة المراجعة في وقتنا الحالي بالميل الشديد نحو مقاضاة المراجع الامر الذي يشغل المعنى بالعديد من الدعاوى المدنية والجنائية والانذارات القضائية فالمراجع يواجه في الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة مسئوليات قانونية لم تكن معروفة في الماضي ، فضلاً عن صرامة الافكار والاحكام القضائية الصادرة من المراجع [2].

2/ اختلاف الاحكام القضائية في شان مسئولية المراجع :

اختلفت الاحكام القضائية التي اصدرها القضاء الاجنبي في كل من المملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة الامريكية حول تحديد المسئولية التقصيرية للمراجع، وقد اظهرت هذه الاحكام وجود اختلاف وعدم وضوح في تحديد هذا النوع من المسئولية مما ترتب عليه حدوث فجوة الالتزام (المسئولية) والتي يمكن ان تحدث عند تكون وجهة نظر المهتمين والعامة مختلفة فيما يتعلق بمسئولية المراجع ، حيث يرى العامة ان المراجع يعد مسئولاً عن اشياء تخرج عن نطاق مسئوليته المهنية المتعارف عليها ، في الوقت الذي لا يعترف فيه المراجع بمسئولته عنها ، الامر الذي ادى إلى اللجوء إلى المحاكم باعتبارها السبيل الوحيد للانصاف [3].

3/ الشك في حياد واستغلال المراجع :

([1]) د. الرفاعي ابراهيم المبارك ، **دور التقرير الشخصي لمستويات الاهمية النسبية في تفسير التوقعات في المراجعة** ، (طنطا : جامعة طنطا ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 2، 2002م) ، ص 31 .

([2]) د. منصور احمد البديوي ، شحاته السيد شحاته ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

([3]) د. نجوى أحمد السيسي ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاتقصاد والتجارة ، العدد الاول ، 2006م) ، ص 33.

يقصد بحياد المراجع (ن يكون امنياً نزيهاً يلتزم الصدق في شهادته ويكشف عن الحقيقة في تقريره لا يجامل ولا يداري ولا يتأثر بمصلحة شخصية او محبة او نفوذ او عداوة ولا يبدي رايه الفني إلا بعد اقتناع ويقين [1].

فإن طابت نفسه لما استخلص من رايه لا يصلح ان يكتمه او يخفي ما يصل إلى علمه من وقائع او انحراف او مخالفات .

من اجل هذا تضافرت جهود الفكر المحاسبي والمنظمات والجمعيات المهنية والتشريعات المعاصرة على محاولة توفير مبدأ حياد المراجع واستغلاله في عمله حتى يستطيع ان يبدي رايه الفني في القوائم المالية التي يقوم بمراجعتها بشجاعة وثقة وبعيداً عن اية مؤثرات ، وحتى يتمكن من اداء مهمته بموضوعية ودون تحيز . كما ان حياد واستغلال المراجع يمثل حجر الاساس بالنسبة لمهنة المراجعة ، لهذا وضع مجمع المحاسبين القانونيين الامريكي ثلاثة معايير عامة تهتم بالتاهيل والصفات الشخصية للمراجع وعلاقتها بجودة نوعية الاداء المهني المطلوب من المراجع ، وقد خصص المعيار الثاني من هذه المعايير العام لحياد المراجع ، وقد تطلب هذا المعيار من المراجع ضرورة التمسك باستقلاله وحياده حتى يتمكن من اداء مهتمه بموضوعية دون تحيز .

تستنتح الباحثة على انه على الرغم من اختلاف اسباب ومستويات هذه الفجوة إلا ان مسئولية وجود هذه الفجوة تقع على الجهات والمنظمات المهينة الواضعة للاطر المنظمة للمهنة لذلك لابد من تضافر جهود الجمعيات والمنظمات المعنية في توفير مبدأ حياد واستقلال المراجع لأنه يمثل حجر الاساس لمهنة المراجعة .

([1]) د. صبري حسن عطية ، **الاتجاهات الحديثة في استقلال مراجع الحسابات** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2008م) ، ص 235 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الـ

نبذة تعريفية عن بنك فيصل الاسلامي السوداني

النشأة والتأسيس

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك

إسلامية كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيها الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهى شركة قابضة برأسمال قدره بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار.

لم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود ، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ . وفى فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس الأسبق جعفر محمد نميرى على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

فى مايو 1977م اجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ ستة مليون جنيه سوداني . وفى 18أغسطس 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م . هذا وقد باشر البنك أعماله فعلياً اعتبارا من مايو 1978م[1].

قد حدد قانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على تدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى ، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل السودان وخارجه ، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأس المال إلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

أستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدنى المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك أستثنى البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محله ، كما أعفى كذلك

(1) منشورات بنك فيصل الاسلامي ، 2017م.

من المواد 32، 44، 45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الائتمانية للبنك وتوجيهها . أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس وأعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة للإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو امتيازات منصوص عليها في قانون آخر ، أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفى البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ، ونص القانون صراحة كذلك أنه لا تجوز مصادرة أموال البنك أو تأميمها أو فرض الحراسة أو الاستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد انقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وانتشارها ونموها.

أهداف البنك وأغراضه :

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي[1]:

1. القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة أو مديرية بجمهورية السودان أو خارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صوره.
4. سحب واستخراج وقبول وتظهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع في جمهورية السودان أو في الخارج وبوالص الشحن وأي أوراق قابلة للتحويل أو

(1) www. fibsudan.com

النقل أو التحصيل أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شريطة خلوها من أي محظور شرعي.

5. إعطاء القروض الحسنة وفقاً للقواعد التي يقررها البنك.
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة.
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى أو لأي هيئة عامة أو خاصة.
8. تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية فى معاملاته مع هذه المصارف.
9. قبول الأموال من الأفراد والأشخاص الاعتباريين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها.
10. القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التي يطلبها العملاء في المجال المالي والاقتصادي والقيام بأعمال أمناء الاستثمار.
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والأفراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الإسلامي وخاصة البنوك الإسلامية.
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول أموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .
14. الاشتراك بأي وجه من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله وتعاونه على تحقيق أغراضه في جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون في ذلك تعاملاً بالربا أو محظوراً شرعياً .
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة له في تحقيق أغراضه كشركات تأمين تعاوني أو عقارات وخلافها.
16. امتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها بأي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأي طريقة يراها مناسبة.

17. القيام بأي عمل أو أعمال أياً كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها أن تمكنه من الوصول إلى كل الأغراض المبينة أعلاه أو أي جزء منها أو تزيد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاته أو موجوداته أو استثماراته شريطة أن يكون كل ذلك متفقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.
18. يجوز للبنك شراء أو بأي وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق وأعمال وامتيازات أي فرد أو شركة أو هيئة وأن يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة في إدارة أو التصرف في مثل هذه الأعمال.
19. القيام بالبحوث والدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام بالأعمال الآتية :

20. أن يكافي أي شخص أو شركة أما نقداً أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئياً) أو بأي طريقة عن أي عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
21. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين السابقين وللمديرين السابقين أو للأشخاص الذين يعولهم هؤلاء الأشخاص المذكورين وأن ينشئ أو يعاون أي مدارس أو أي نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر وخلافه.
22. أن يقوم إذا ما رأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.
23. أن يشارك البنك في اتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية الأخرى.
24. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الاقتصادية والمالية.

النظام الاساسي :

لبنك فيصل الاسلامي السوداني نظام اساسي يتضمن اللوائح التنظيمية التي تنظم علاقة الاطراف المختلفة المشاركة في البنك كما تحدد راس المال وكيفية تقسيمه إلى اسهم والحقوق والاتزامات على الاسهم وحامليها كما تنظم النواحي المتعلقة بالجمعية العمومية للمساهمين وكيفية التصويت فيها ، وتحدد سلطات واختصاصات كل من مجلس الادارة

والمدير العام وهيئة الرقابة الشرعية ، بالاضافة إلى عمليات حصر الارباح او تحويلها إلى احتياطيات ومراجعة الحسابات وتصفية البنك إلى غير ذلك من الامور المتعلقة بالبنك .

التعديلات التي طرأت على النظام الاساسي :

ادخلت الجمعية العمومية للمساهمين في 1980م العديد من التعديلات على النظام ا لاساسي للبنك بناءً على توصية مجلس الادارة ، حيث واجهت البنك في ظل النظام الاساسي القديم العديد من العقبات التي استلزم حلها اجراء بعض التعديلات على النظام الاساسي فمثلاً :

1. كانت نسبة المساهمة في راس المال 40% للسعوديين و20% لبقية مواطني العالم الاسلامي وقد عدلت لتصبح 40% للسودانيين 60% للسعوديين وبقية مواطني العالم الاسلامي وذلك تسهيلاً لعملية المساهمة التي وضح ان التقسيم السابق قد جعلها تتعثر كثيراً فقد تكون طلبات السعوديين للاكتتاب اكثر او اقل من النسبة المقررة او العكس بالنسبة لبقية العالم الاسلامي مما يؤدي إلى وجود تدفق كبير على الطلبات هنا وقلة هناك .
2. عدلت نسبة النصاب القانوني لاجتماع الجمعية العمومية (ثلث الاعضاء) لتكون بحضور عدد من المساهمين يملكون 205 من راس المال المدفوع لان النسبة السابقة تسبب صعوبة كبيرة في الاجتماعات العمومية .
3. اضيف بند جديد في الجزء الخاص بهيئة الرقابة الشرعية يعطيها سلطة طلب اجتماع مجلس الادارة إذا رات ضرورة لذلك . كذلك تم تعديل النظام الاساسي بموجب قرار صادر من الجمعية العمومية بتاريخ 1981/5/1م وقد تايد هذا القرار في الاجتماع العام فوق العادة بتاريخ 1981/5/5م .
4. وأخيراً قامت الجمعية العمومية للمساهمين بتاريخ 1995/7/6م بتعديل بعض بنود النظام الاساسي للبنك لتتماشى مع قانون سوق الخرطوم للاوراق المالية وكان ابرزها الغاء المادة التي تحدد نسبة المساهمة في راس المال 40% للسودانيين و60% للسعوديين وبقية مواطني العالم الاسلامي واشتراط موافقة مجلس الادارة على تحويل ملكية الاسهم .

تطور راس المال :

ينص النظام الاساسي انه يجوز زيادة راس المال بناء على توصية مجلس الادارة بقرار من الجمعية العمومية باغلبية51% من اصوات الاعضاء الحاضرين الذين يحق لهم التصويت .

وقد شهد راس مال البنك تطوراً كبيراً ، فقد بلغ راس المال المصدق به عند التأسيس مبلغ ستة ملون جنيه سوداني وتم طرح الاسهم للاكتتاب للمؤسسين والمساهمين حيث كان الاقبال من السودانيين ومواطني الدول الاسلامية اكبر من عدد الاسهم المطروحة ، واستجابة لرغبة هؤلاء فقد تم رفع المال المصدق به إلى عشرة مليون جنيه سوداني .

وبقرار من الجمعية العمومية بتاريخ 1981/5/1م تم رفع راس المال مرة اخرى إلى 50 مليون جنيه وتمت زيادة اخرى لراس المال في 1983/5/21م ليبلغ مائة مليون جنيه سوداني وذلك لمواكبة التطورات الجديدة لسياسة البنك والرامية إلى الدخول في الانشطة الاستثمارية متوسطة وطويلة الاجل ، كما قررت الجمعية العمومية للمساهمين منح اسهم مجانية للمساهمين بنسبة 50% من اسهمهم . وفي 1993/2/18م قررت الجمعية العمومية للمساهمين رفع راس المال المصرح به إلى 500 مليون جنيه ومنح اسهم مجانية للمساهمين بلغت 100% اما الطفرة الحقيقية في راس المال فهي الزيادة التي اجازتها الجمعية العمومية في يوليو 1995م برفع راس المال من 500 مليون جنيه إلى 3500 مليون جنيه . وفي عام 2000م تم رفع راس مال البنك إلى 30 مليار جنيه. وفي عام 2004م تم رفع راس المال إلى 60 مليار جنيه ، وراس المال المدفوع الآن 110 مليون جنيه والمصرح به 500 مليون جنيه للعام 2009م .

فروع البنك :

لقد سعى البنك منذ تأسيسه نحو زيادة انتشاره الجغرافي لتحقيق فرص اوسع لزيادة انتشار التعامل الاسلامي في المجال المصرفي وتوسيع قاعدةا لمتعاملين مع المصارف الاسلامية حتى بلغ عدد فورعه التي غطت كل ارجاء البلاد 27 فرعاً .

المراسلين :

بجانب الفروع التي غطت كل ارجاء السودان لم يقتصر البنك على التوسع والانتشار داخلياً فقط بل انتشر في ارجاء المعمورة بشبكة ضخمة من المراسلين في الخارج فاقت

الثلاثين مراسلاً سعياً وراء توطيد العلاقات مع المؤسسات الاخرى في الخارج ونشر الوعي المصرفي الصحيح .

التحول التقني الشامل:

ظل البنك منذ تأسيسه رائداً للعمل المصرفى والآن يحتل الصدارة فى إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية وتقنية المعلومات لبناء نظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات فى مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال ، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السوداني أول مصرف تحول فعلياً الى بنك إلكتروني مما أتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظيراتها العالمية ومن تلك التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته عدا فروع الجنوب وذلك تمهيداً لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بين فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
2. تم إستخدام خدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت (Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.
3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي بنتابانك (PentaBank) لكل الفروع عدا فروع الجنوب ، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونياً وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.

الخدمات المصرفية الالكترونية:

خدمات مصرفية الكترونية متطورة ، تختصر الزمن وتقلل التكاليف ، يدخلها البنك مما جعله في طليعة المتعاملين بالتقنية المصرفية مع عملائه : شبكة المعلومات المصرفية (العميل للبنك وليس للفرع).

الهاتف المصرفي :Phone Bank

هو يقدم عدداً من الخدمات المصرفية لعملاء البنك في سرية وامان ، إذ يتمتع النظام بالخصوصية الكاملة نسبة لأن العميل يتعامل مع النظام عبر رقم حسابه والرقم السري له وهو رقم يمكن للعملي تغييره في اي وقت .

الصراف الآلي :Automated Teller Machine

هي خدمة يقدمها البنك عن طريق ماكينات الصراف الالي التي تعمل طوال 24 ساعة دون توقف ، حيث تتصل هذه الماكينات بكل فروع البنك وتتيح لك العديد من الخدمات في اي وقت تشاء دون التقيد بزمن فتح او اغلاق البنك او الفرع وعدد الصرافات بلغ 64 صراف آلي في العاصمة والولايات عام 2009م.

خدمة البنك الشخصي :Home Bank

تكفل هذه الخدمة المميزة للعملاء المتميزين التعامل مع حساباتهم في البنك عبر ربط الحاسب الشخصي للعميل مع خادم الخدمة في البنك عبر خط الهاتف .

الشركات التابعة :

- شركة التامين الإسلامية المحدودة.
- الشركة الإسلامية للتجارة والخدمات.
- شركة الفيصل للمعاملات المالية.
- شركة الفيصل العقارية المحدودة.
- شركة مطاحن الغلال المحدودة - عطبرة.
- شركة الخدمات المصرفية الالكترونية.
- شركة الأنظمة المالية والمصرفية المحدودة.

تم تدريب وتأهيل الموظفين داخلياً وخارجياً مما كان له الاثر الواضح في تجويد الاداء وترقية الخدمات وصممت البرامج التدريبية لكي تشمل كافة المستويات انطلاقاً من مبدأ التميز واداء الخدمة المتقنة ، كما قام البنك بتحسين روابت العاملين ومخصصاتهم بنسب عالية مما ادى إلى رفع الروح المعنوية وبالتالي الاحساس بالانتماء لمؤسساتهم والعمل على الارتقاء بها .

المبحث الثاني

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

أولاً : تحليل البيانات

يتناول الباحث في هذا المبحث وصفاً للطريقة والإجراءات التي اتبعها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحثتحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

1. مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع موظفي بنك فيصل الاسلامي .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (30) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب جميع افراد العينة حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته (100%) من المستهدفين وتعتبر هذه النسبة عالية مما يؤدي إلى قبول نتائج العينة .

للخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 25 سنة فاقل ، من 26-35 سنة، من 36-45 سنة، من 46 – 55 سنة ، من 56 سنة فاكثر).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (ثانوي ، جامعي، دبلوم عالٍ، ماجستير، دكتوراه).
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، إداراة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية).
4. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، من 21 سنة فاكثر.

حرص الباحث على أن يكون مجتمع الدراسة المستهدف على علم ودراية بالمعايير المحاسبية.

1. العمر

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
من 25 سنة فأقل	0	%0
من 26- 35 سنة	19	%63.3
من 36 - 45 سنة	10	%33.3
من46 – 55 سنة	0	%0
من 56 سنة فأكثر	1	%3.3
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م .

شكل رقم (1/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

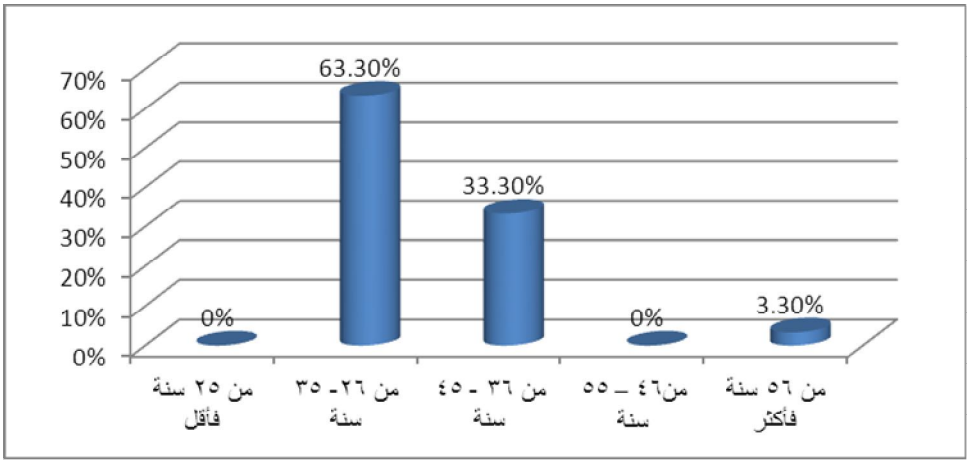

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م.

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) فإن 63.3% من افراد عينة الدراسة تتراوح اعمارهم من 26 – 35 سنة ، بينما 33.3% تراوحت اعمارهم ما بين 36 – 45 سنة ، و 3.3% منهم تتراوح اعمارهم من 56 سنة فأكثر .

2. المؤهل العلمي

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي	2	%6.7
جامعي	9	%30
دبلوم عالٍ	5	%16.7
ماجستير	12	%40
دكتوراه	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

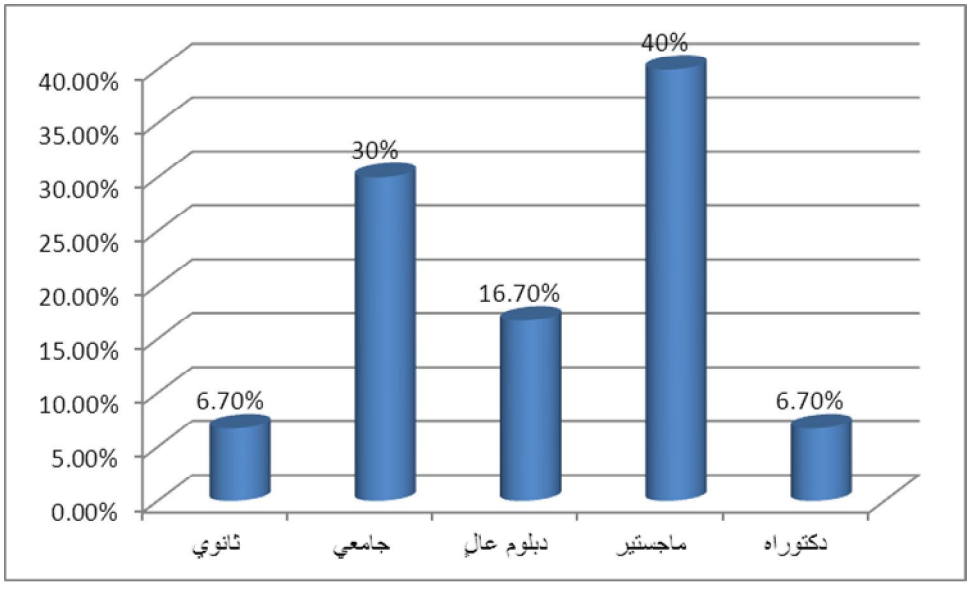

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) فإن 6.7% من افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي ، و30% مؤهلم العلمي جامعي ، و16.7% مؤهلهم دبلوم عالٍ، بينما 40% مؤهلهم العلمي ماجستير ، و6.7% مؤهلهم دكتوراه .

3. التخصص العلمي

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة	14	%46.7
إدارة أعمال	8	%26.7
اقتصاد	5	%16.7
دراسات مصرفية	3	%10
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

الرسم البياني عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

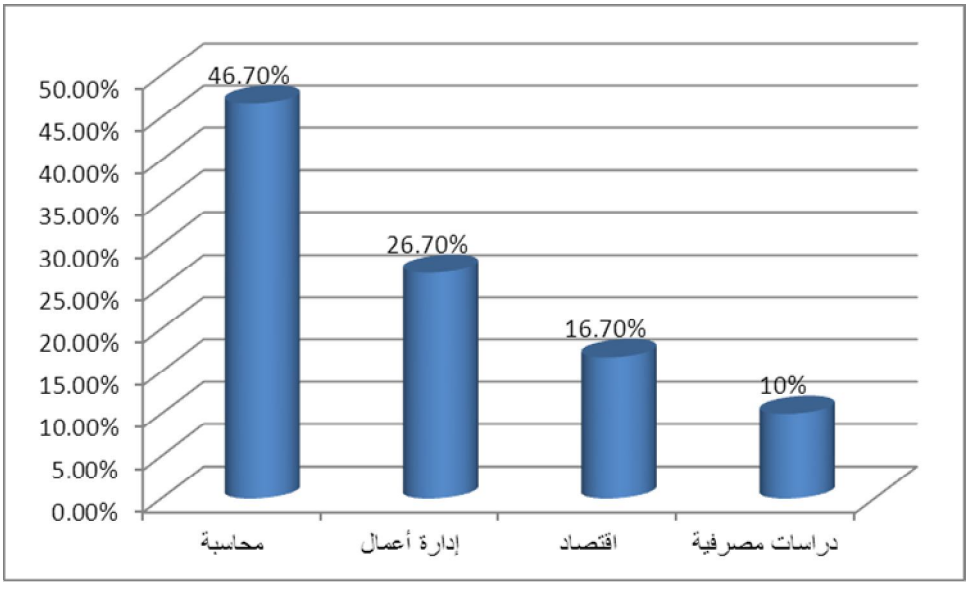

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) فإن 46.7% من افراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة ، و26.7% منهم تخصصهم ادار اعمال ، بينما 16.7% تخصصهم اقتصاد ، و10% تخصصهم دراسات مصرفية .

4. سنوات الخبرة

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التكرارات لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (4/2/3)

التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنة فأقل	7	%23.3
من 6 - 10 سنة	15	%50
من 11 - 15 سنة	2	%6.7
من 16 - 20 سنة	4	%13.3
أكثر من 21 سنة	2	%6.7
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

الرسم البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

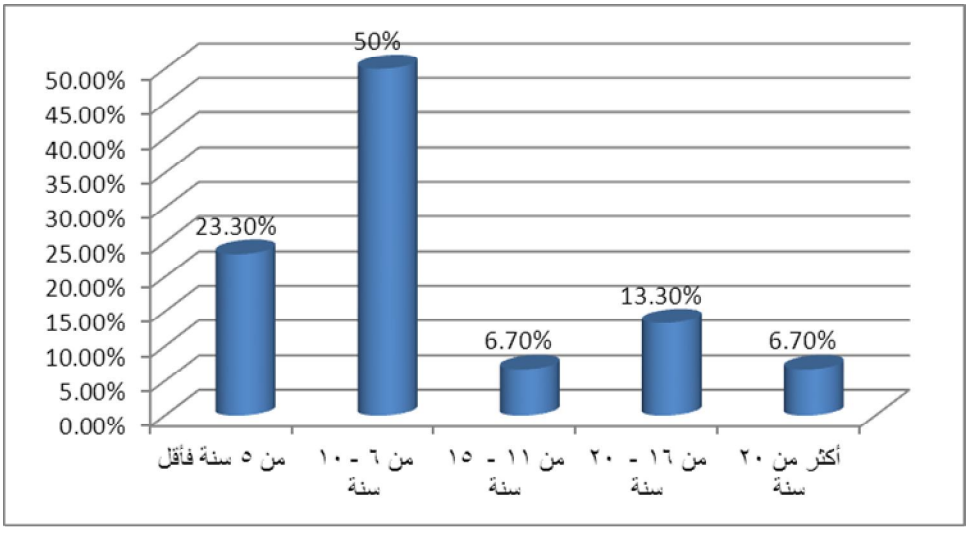

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) فإن 23.3% من افراد العينة سنوات خبرتهم 5 سنوات فاقل ، و50% سنوات خبرتهم من 6 – 10 سنة ، بينما 6.7% سنوات خبرتهم من 11 -15 سنة ، و13.3% سنوات خبرتهم من 16 – 20 سنة ، و6.7% سنوات خبرتهم من 21 سنة فاكثر .

2. أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي على بيانات حول العمر ، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي الاستبيان على عدد (15) عبارة، تحلل وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

وق داعتد الباحث على الاستبيان كاداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة ، وللاستبيان مزايا منها :

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الافراد .

2. قلة تلكفته وسهولة تطبيقه .
3. سهولة وضع عباراته وترسيم الفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير .
5. يشعر المجيبون بالحرية في التعبير عن اراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليه.

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادة الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.
2. معادلة ألفا-كرونباخ.
3. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.
4. طريقة الصور المتكافئة.
5. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح.

الصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة

صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان- براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

لحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (20) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
0.79	0.89

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (5/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بالاستبيان كانت أكبر من (50%) والبعض مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض

البحث ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

تحليل البيانات الاساسية :

أولاً : الترميز

تـم ترميـز اجابـات المبحـوثين حتـى يسـهل ادخالهـا فـي جهـاز الحسـاب الآلـي للتحليـل الاحصائي حسب الاوزان الآتية :

اوافق بشدة	وزنها	5
اوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا اوافق	وزانها	2
لا اوافق بشدة	وزنها	1

الوسط الفرضي = مجموع الاوزان = 5+4+3+2+1 = 3

عددها 5

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبـارة امـا إذا زاد الوسـط الحسـابي الفعلـي عـن الوسـط الفرضـي دل ذلـك علـى موافقـة المبحوثين على العبارة

ثانياً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم برنامج الـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائياً و SPSS مختصر لـ Statistical Package for Social Sciences ، والتي تعني بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، الاسلوب الاحصائي المستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لاجابات المبحوثين بالاضافة إلى السوط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان اجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي ام ايجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي(3) فهذا يعني ان اتجاه اجابات المبحوثين ايجابي للعبارة اي يعني الموافقة على العبارة .

ولاختبار تكرارات اجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي ام في الاتجاه الايجابي استخدم اختبار مربع كاي لجودة التطبيق .

اي لاختبار الفرض الآتي إلى اي مدى التكرارات المتحصل عليها من اجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبارات : (اوافق بشدة ، اوافق ، محايد ، لا اوافق ، لا اوافق بشدة) ، فإذا كان حجم العينة 30 يتوزعون بنسب متساوية للاجبات الخمسة (6 لكل اجابة) فإذا كان هناك فرق ذو دلالة احصائية بين المتوقع (6 لكل اجابة) وبين التكرارات المتحصل عليها هذا بعني ان اجابات المبحوثين تميل نحو الايجابية او السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الفرضي ام أقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كاي نحصل فيه على قيمة مربع كاي .

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث إن :

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (6 في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n : عدد افراد العينة

i : 1 ، 2 ، 3

كما ان القيمة الاحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة احصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الاحتماليةب مستوى معنوية (0.05) فإذا كانت اقل من 0.05 فهذا يدل على انه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفي هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على

العبارة اما إذا كان اكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة .

القسم الثاني : اختبار الفرضية :

1. الفرضية الأولى : تنص على (فجوة التوقعات الناشية عن الاختلاف بين احتياجات مستخدمي القوائم وما يمكن للمراجع ان يؤديه جعلت بيئة المراجعة تعرضهم للمخاطر القانونية) .

العبارة الأولى : تقرير المراجع لا يلبي جميع حاجات المستخدمين .

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (6/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	2	%6.7
أوافق	24	%80
محايد	2	%6.7
لا اوافق	2	%6.7
لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الأولى

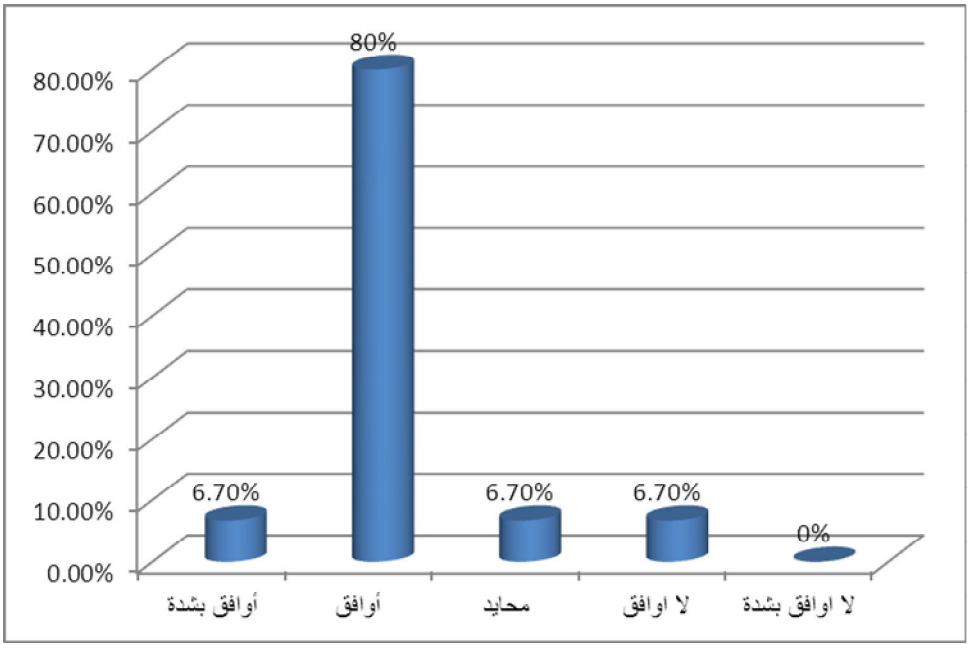

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم (6/2/3) والشكل البياني رقم (5/2/3) فإن 6.7% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تقرير المراجع لا يلبي جميع حاجات المستخدمين ، و80% منهم موافقون ، بينما 6.7 محايدون ، و6.7 لا يوافقون .

العبارة الثانية: القوائم المالية تدعم ثقة مستخدمي القوائم ولا يلبي احتياجاتهم

يوضح الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (7/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	1	%3.3
أوافق	22	%73.3
محايد	6	%20
لا أوافق	1	%3.3
لا وافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الأولى

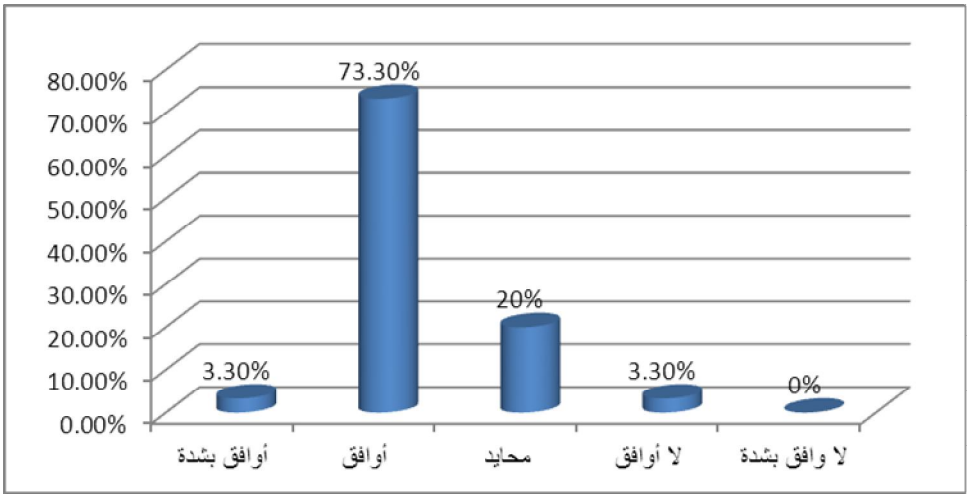

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتضح من الجدول رقم (7/2/3) والشكل البياني رقم (6/2/3) أن 3.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان القوائم المالية تدعم ثقة مستخدمي القوائم ولا تلبي احتياجاتهم ، و73.3% منهم موافقون ، بينما 20% محايدون ، 3.3% لا يوافقون .

العبارة الثالثة: تقرير المراجعة لا يلبي حاجات المستخدمين يعرضهم لمشاكل قانونية.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (8/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	%13.3
أوافق	11	%36.7
محايد	8	%26.7
لا أوافق	7	%23.3
لا اوافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م.

شكل رقم (7/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى

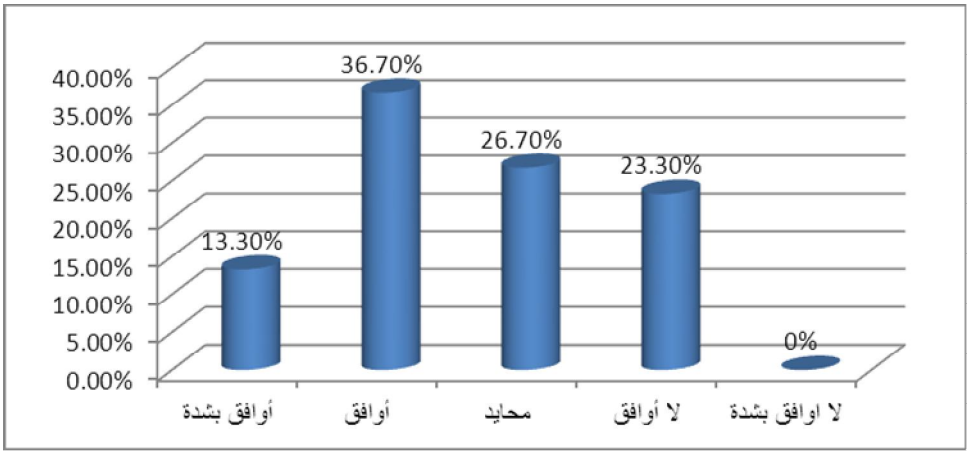

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

من الجدول رقم (8/2/3) والشكل البياني رقم (7/2/3) فإن 13.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان تقرير المراجعة لا يلبي حاجات المستخدمين يعرضهم لمشاكل قانونية ، و36.7% منهم موافقون ، بينما 26.7% محايدون ، 23.3% لا يوافقون .

العبارة الرابعة: فجوة التوقعات ناتجة من الاختلاف بين المستخدمين والمراجعين.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (9/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	4	%13.3
أوافق	19	%63.3
محايد	4	%13.3
لا اوافق	3	%10

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الأولى

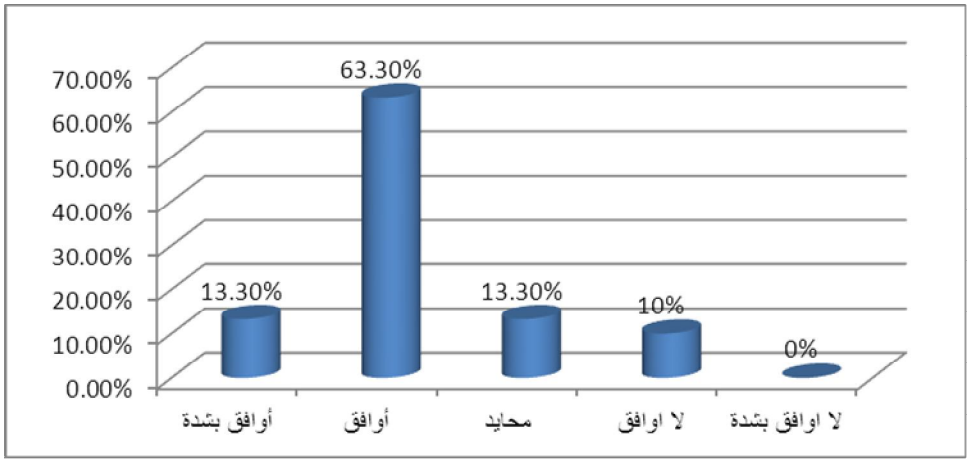

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتضح من الجدول رقم (9/2/3) والشكل البياني رقم (8/2/3) فإن 13.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان فجوة التوقعات ناتجة من الاختلاف بين المستخدمين والمراجعين ، و63.3% منهم موافقون ، بينما 13.3% محايدون ، و10% لا يوافقون .

العبارة الخامسة: فجوة التوقعات تؤدي بالمراجع إلى المساءلة القانونية .

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (10/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	6	%20
أوافق	10	%33.3
محايد	10	%33.3
لا اوافق	4	%13.3
لا اوافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الأولى

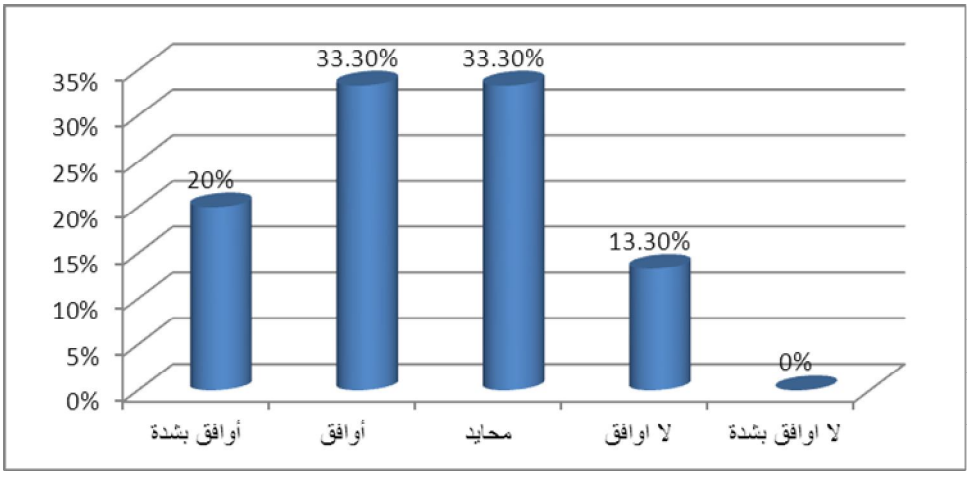

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل البياني رقم (9/2/3) إن 20% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان فجوة التوقعات تؤدي بالمراجع إلى المساءلة القانونية ، و33.3% موافقون ، بينما 33.3% محايدون ، 13.3% لا يوافقون .

جدول رقم (11/2/3)

الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. تقرير المراجع لا يلبي جميع حاجات المستخدمين	3.9	0.6	48	3	0.01
2. القوائم المالية تدعم ثقة مستخدمي القوائم ولا تلبي احتياجاتهم	3.8	0.6	39.6	3	0.02
3. تقرير المراجعة لا يلبي حاجات المستخدمين يعرضهم لمشاكل قانونية	3.4	1	3.3	3	0.34
4. فجوة التوقعات ناتجة من الاختلاف بين المستخدمين والمراجع	3.8	0.8	23.6	3	0.01

5. فجوة التوقعات تؤدي بالمراجع إلى المساءلة القانونية	3.6	1	3.6	3	0.30

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يلاحظ من الجدول رقم (11/2/3) ان الوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.6 – 1) وهذا يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين .

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية اي ان اجابات المبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها .

بناءاً على هذا تتأكد صحة الفرضية التي نصها : **فجوة التوقعات الناشئة عن الاختلاف بين احتياجات مستخدمي القوائم وما يمكن للمراجع ان يؤديه جعلت بيئة المراجعة تعرضهم للمخاطر القانونية .**

2. الفرضية الثانية: تنص على (تحديد مستويات الفجوة بالدقة المطلوبة يعتمد على مصداقية القوائم المالية في اداء وتقارير المراجعين).

العبارة الأولى: القوائم المالية المعدة بطريقة سليمة ووفقاً للمعايير يؤدي إلى عدم الفجوة بين تقرير المراجع .

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (12/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%36.7
أوافق	18	%60
محايد	0	%0
لا اوافق	1	%3.3

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية

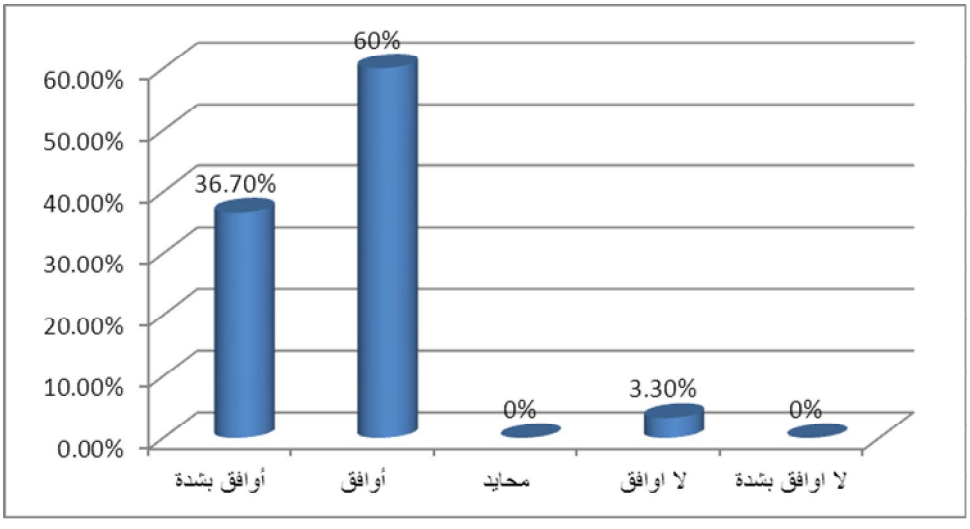

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل البياني رقم (10/2/3) إن 36.7% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان القوائم المالية المعدة بطريقة سليمة ووفقاً للمعايير يؤدي إلى عدم الفجوة بين تقرير المراجع ، 60% منهم موافقون ، بينما 3.3% محايدون.

العبارة الثانية: القوائم المالية المعدة بطريقة غير سليمة تزيد في فجوة التوقعات

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (13/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	21	%70
محايد	1	%3.3
لا اوافق	1	%3.3

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثانية

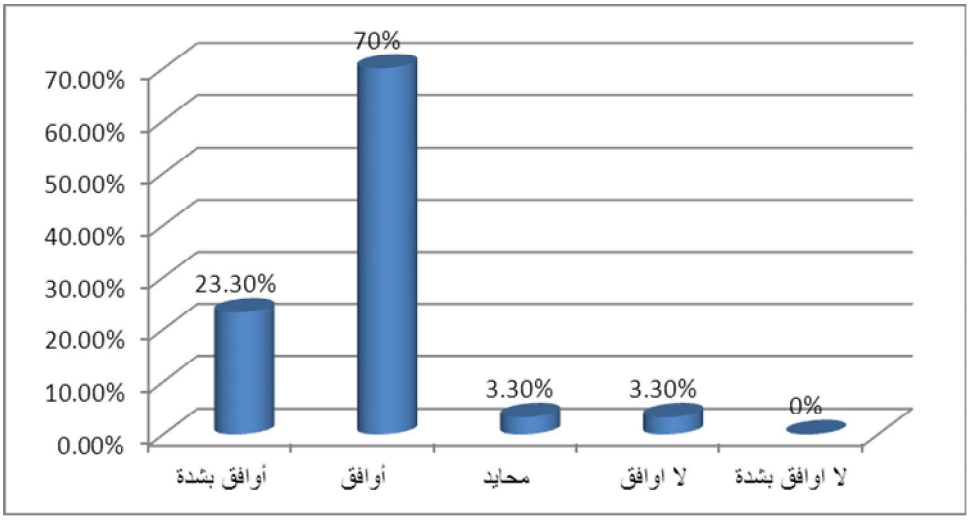

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل البياني رقم (11/2/3) إن 23.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان القوائم المالية المعدة بطريقة غير سليمة تزيد في فجوة التوقعات ، و70% منهم موافقون ، بينما 3.3% محايدون ، و3.3% لا يوافقون.

العبارة الثالثة: جهل المراجعين للقوائم المالي تزيد من فجوة التوقعات.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (14/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	15	%50
محايد	3	%10
لا أوافق	2	%6.7

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحثة من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثانية

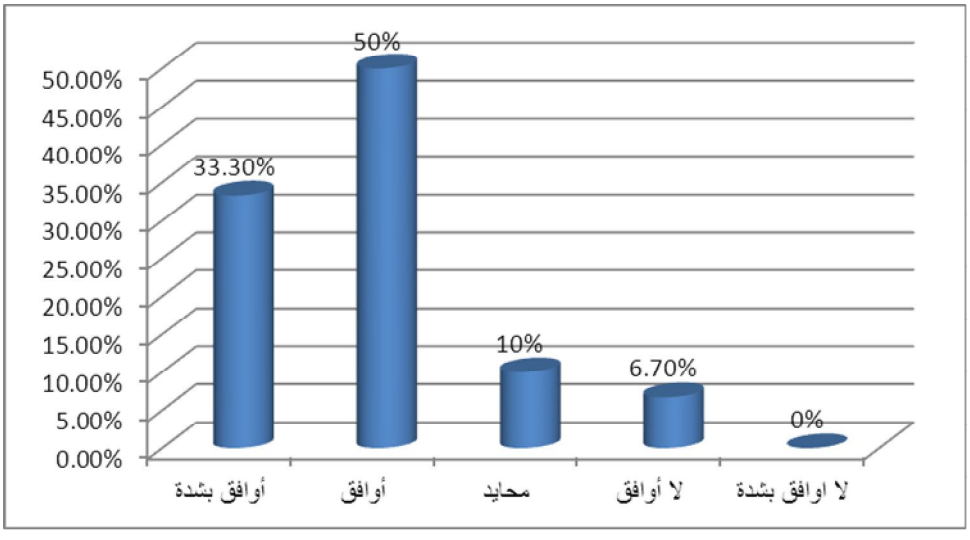

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل البياني رقم (12/2/3) إن 33.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان جهل المراجعين للقوائم المالية تزيد من فجوة التوقعات ، و50% منهم موافقون ، بينما 10% محايدون ، و6.7% لا يوافقون .

العبارة الرابعة: عدم المعرفة الكافية للمحاسبين باعداد القوائم المالية في فجوة التوقعات.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (15/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	5	%16.7
أوافق	20	%66.7
محايد	5	%16.7
لا اوافق	0	%0

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثانية

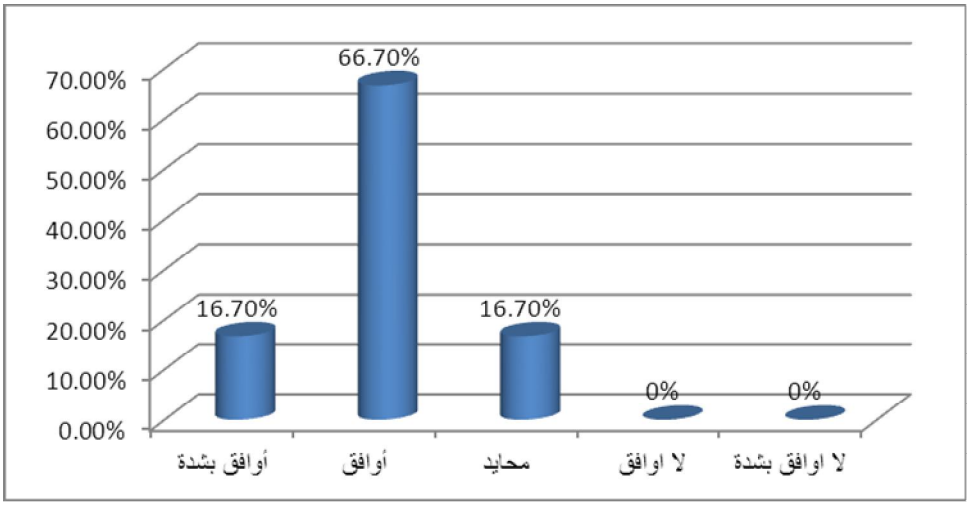

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل البياني رقم (13/2/3) إن 16.7% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان عدم المعرفة الكافية للمحاسبين باعداد القوائم المالية في فجوة التوقعات ، و66.7% منهم موافقون ، بينما 16.7 محايدون .

العبارة الخامسة: عدم مصداقية القوائم المالية يزيد من فجوة التوقعات بين تقرير المراجعة واحتياجات المستخدمين .

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

جدول رقم (16/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	23	%76.7
محايد	0	%0
لا اوافق	0	%0

لا اوفاق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثانية

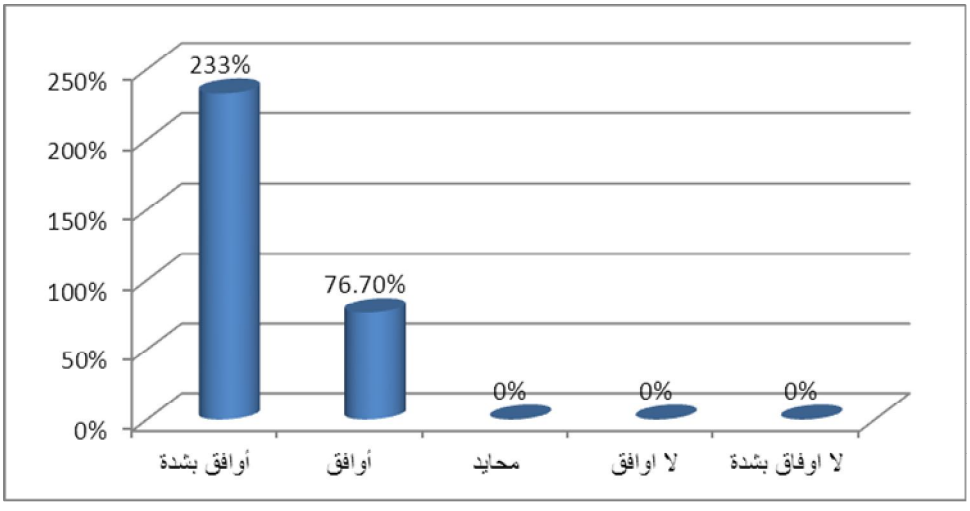

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل البياني رقم (14/2/3) إن 23.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان عدم مصداقية القوائم المالية يزيد من فجوة التوقعات بين تقرير المراجعة واحتياجات المستخدمين ، و 76.7% منهم موافقون .

جدول رقم (17/2/3)

الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. القوائم المالية المعدة بطريقة سليمة ووفقاً للمعايير يؤدي إلى عدم الفجوة بين تقرير المراجع	4.3	0.7	14.6	2	0.01
2. القوائم المالية المعدة بطريقة غير سليمة تزيد في فجوة التوقعات	4.1	0.6	35.6	3	0.02
3. جهل المراجعين للقوائم المالية تزيد من فجوة التوقعات .	4.1	0.8	15	3	0.02

4. عدم المعرفة الكافية للمحاسبين باعداد القوائم المالية في فجوة التوقعات	4	0.6	15	2	0.01
5. عدم مصداقية القوائم المالية يزيد من فجوة التوقعات بين تقرير المراجعة واحتياجات المستخدمين	4.2	0.4	8.5	1	0.03

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يلاحظ من الجدول رقم (17/2/3) ان الوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.4 – 0.8) وهذا يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين .

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية اي ان اجابات المبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها.

مما سبق تتأكد صحة الفرضية التي نصها : **تحديد مستويات الفجوة بالدقة المطلوبة يعتمد على مصداقية القوائم المالية في اداء وتقارير المراجعين .**

3. الفرضية الثالثة: تنص على (عدم التزام معظم المؤسسات بمعايير المحاسبة الدولية في قوائمها المالية يعتبر من زيادة الفجوة)

العبارة الأولى: عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين .

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	3	%10
أوافق	24	%80
محايد	2	%6.7
لا اوافق	1	%3.3

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الأولى للفرضية الثالثة

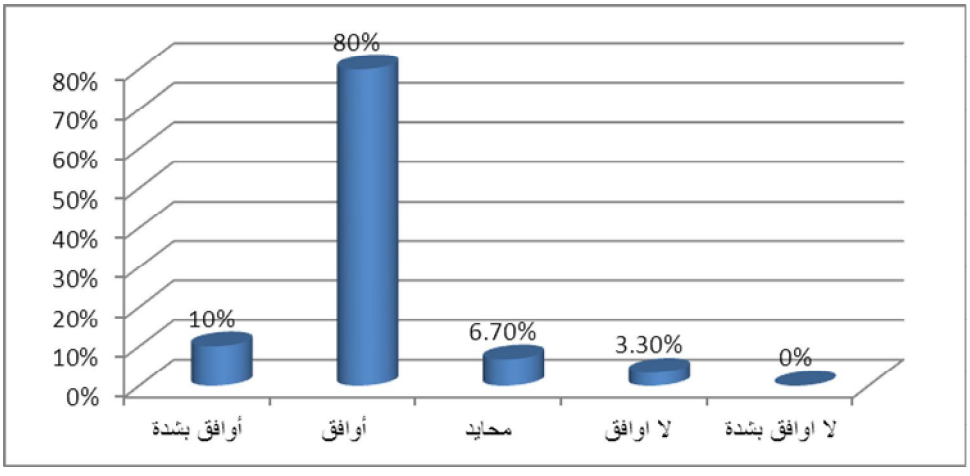

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل البياني رقم (15/2/3) إن 10% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين ، و80% منهم موافقون ، بينما 6.7% محايدون ، و3.3% لا يوافقون .

العبارة الثانية: قصور وإدراك المراجع للمعايير المحاسبية الدولية يزيد من فجوة التوقعات.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	19	%63.3
محايد	3	%10
لا اوافق	1	%3.3
لا اوافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثانية للفرضية الثالثة

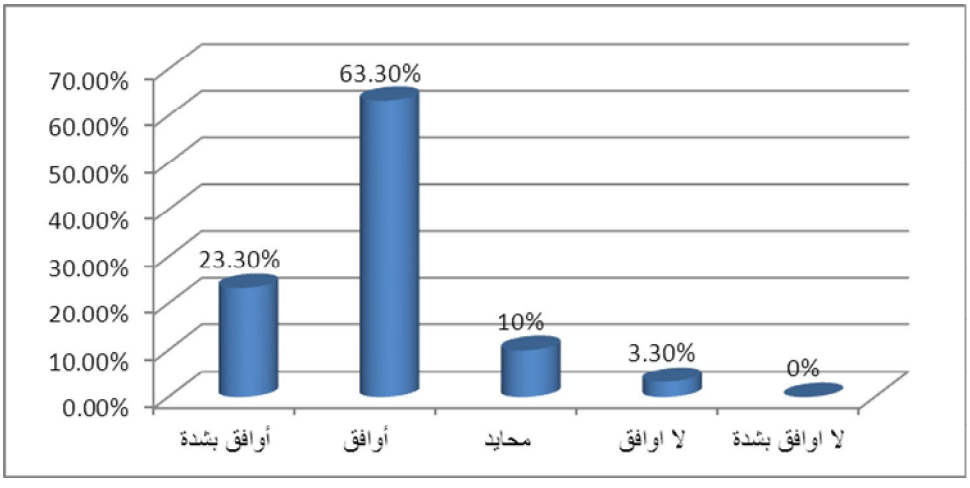

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل البياني رقم (16/2/3) إن 23.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان قصور وإدراك المراجع للمعايير المحاسبية الدولية يزيد من فجوة التوقعات ، و63.3% منهم موافقون ، بينما 10% محايدون ، و3.3% لا يوافقون .

العبارة الثالثة: عدم إلمام المؤسسات بالنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية يزيد في فجوة التوقعات .

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	7	%23.3
أوافق	17	%56.7
محايد	5	%16.7
لا أوافق	1	%3.3
لا اوافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الثالثة للفرضية الثالثة

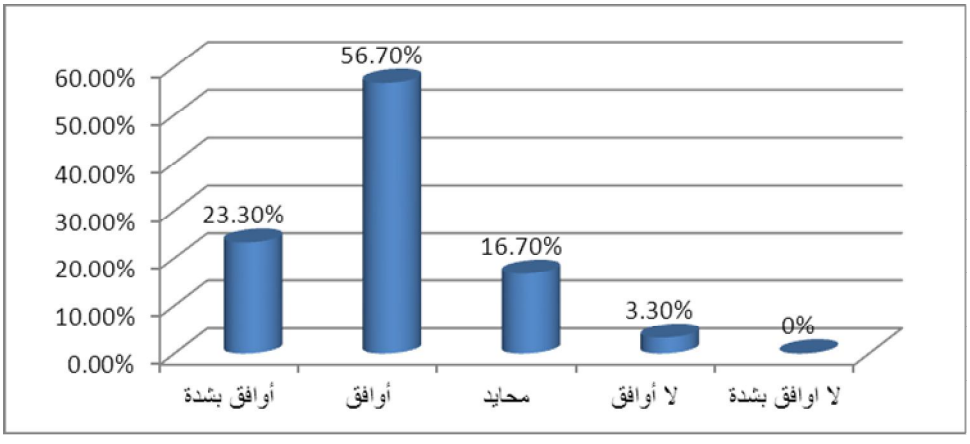

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل البياني رقم (17/2/3) فإن 23.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان عدم المام المؤسسات بالنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية يزيد في فجوة التوقعات ، و56.7% منهم يوافقون ، بينما 16.7% محايدون ، و3.3% لا يوافقون .

العبارة الرابعة: قلة اهتمام المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة مستخدمي القوائم وتقرير المراجعة .

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	5	%16.7
أوافق	21	%70
محايد	3	%10
لا اوافق	1	%3.3
لا اوافق بشدة	0	%0

المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الرابعة للفرضية الثالثة

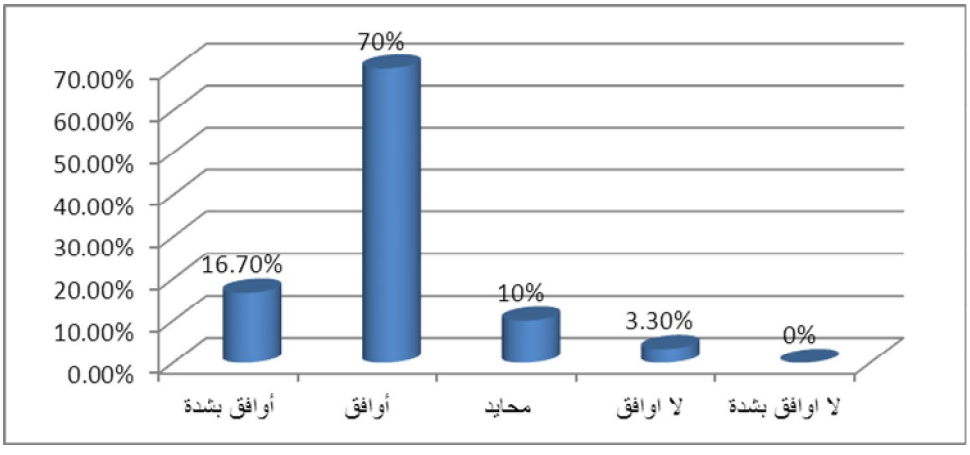

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل البياني رقم (18/2/3) إن 16.7% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان قلة اهتمام المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة مستخدمين القوائم وتقرير المراجعة ، و70% منهم موافقون بينما 10% محايدون ، و3.3% لا يوافقون .

العبارة الخامسة: التزام المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من فجوة التوقعات

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

التكرارات لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%33.3
أوافق	19	%63.3
محايد	1	%3.3
لا اوافق	0	%0

لا اوافق بشدة	0	%0
المجموع	30	%100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

الرسم البياني لإجابات أفراد عينة الدراسة تجاه العبارة الخامسة للفرضية الثالثة

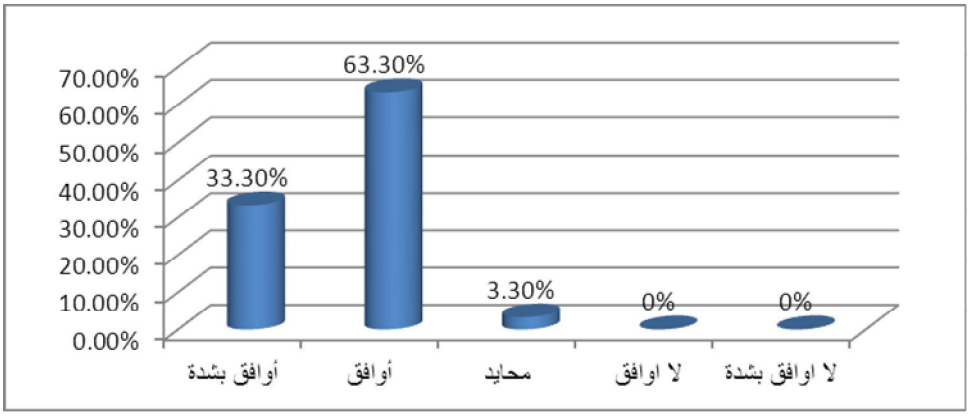

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل البياني رقم (19/2/3) إن 33.3% من افراد عينة الدراسة يوافقون بشدة على ان التزام المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من فجوة التوقعات ، و63.3% منهم موافقون ، بينما 3.3% محايدون .

جدول رقم (23/2/3)

الوسط الحسابي والانحرار المعياري بالاضافة إلى درجة الحرية والقيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لاجابات افراد عينة الدراسة حول الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1. عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين	4	0.6	48.7	3	0.01
2. قصور وادراك المراجع للمعاييرالمحاسبية الدولية يزيد من فجوة التوقعات	4.1	0.7	26	3	0.01
3. عدم الملم المؤسسات بالنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية يزيد من	4	0.7	18.5	3	0.01

فجوة التوقعات .					
4. قلة اهتمام المحاسبين بالمعايير المحاسبية الدولية يزيد من فجوة مستخدمين القوائم وتقرير المراجع	4	0.6	33.5	3	0.01
5. التزام المؤسسات بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يقلل من فجوة التوقعات	4.3	0.5	16.2	2	0.01

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2016م

يلاحظ من الجدول رقم (23/2/3) ان الوسط الحسابي لجميع العبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن اجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الايجابي اي موافقتهم عليها .

أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (0.5 – 0.7) وهذا يشير إلى تجانس اجابات المبحوثين .

بالنظر إلى القيمة الاحتمالية لغالبية العبارات أقل من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية اي ان اجابات المبحوثين تتحيز لاجابة دون غيرها.

عليه تتأكد صحة الفرضية التي نصها : **عدم التزام معظم المؤسسات بمعايير المحاسبة الدولية في قوائمها المالية يعتبر من زيادة الفجوة .**

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

اولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

اولاً : النتائج :

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

1. ان تقرير المراجع لا يلبي جميع احتياجات مستخدمي القوائم المالية والعامة ويعرضهم لمشاكل قانونية .
2. القوائم المالية تدعم ثقة مستخدميها ولا تلبي احتياجاتهم .
3. فجوة التوقعات في المراجعة ترجع إلى الاختلاف بين المستخدمين والمراجعين .
4. فجوة التوقعات في المراجعة تؤدي بالمراجع إلى المساءلة القانونية .
5. القوائم المالية المعدة بطريقة سليمة ووفقاً للمعايير تؤدي إلى عدم وجود الفجوة فيتقرير المراجع .
6. جهل المراجعين بالقوائم المالية تزيد من وجود فجوة التوقعات في المراجعة .
7. عدم المعرفة الكافية للمحاسبين باعداد التقارير والقوائم المالية يؤدي إلى وجود فجوة .
8. عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد من فجوة تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين .

9. عدم إلمام المؤسسات بالنشرات التي تصدرها المنظمات المهنية يزيد من فجوة التوقعات .
10. ان مسئولية تضييق فجوة التوقعات في المراجعة والحد منها تقع مسئوليتها على الجاهات الواضعة للاطرالمنظمة للمهنة .

ثانياً : التوصيات :

على ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بالآتي :

1. ضرورة قيام المنظمات المهنية الواضعة لمعايير المحاسبة بدراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية التي تمت مراجعتها ، وتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بدرجة معقولة وضرورة اقناع المراجعين المستقلين بهذه التوقعات والعمل على تلبيتها في اطار خطة متكاملة لتطوير التقرير المالي .
2. ضرورة قيام المنظمات المهنية بتنوير مستخدمي القوائم المالية والعامة بحدود عمل المراجعين ومسئولياتهم .
3. لزيادة فعالية الاعلام عن مهنة المراجعة والوفاء بمسئولياتها الاجتماعية ان التقارير المالية وتقرير المراجعة من الضروري ان تفي باحتياجات المجتمع وان مسئوليات المحاسب يجب ان تتسع لتشمل قياس وتقرير مراجع الاداء الاجتماعي للمشروعات .
4. ضرورة قيام المنظمات المهنية بتقديم الدراسات والبحوث والبرامج التعليمية والتدريبية التي تمكن من تأهيل وزيادة خبرة اعضائها .

5. ضرورة قيام المنظمات المهنية بتشديد اجراءات الرقابة على الجودة خلال وضع القواعد التي تمكن من ضبط الممارسة المهنية لاعضائها وضمان السلوك المهني للمراجعين وفقاً لمستويات متميزة تساهم في الحفاظ على سمعة المهنة ، وذلك للحد من الدعاوى القضائية المرفوعة ضد المراجعين والناشئة عن مقدرتهم على ضبط سلوكهم المهني وتصرفاتهم باسلوب يتماشى مع معايير وآداب وسلوك المهنة .
6. ضرورة استخدام الحكم المهني من قبل المراجعين في تقدير عناصر مخاطر المراجعة وان يقوموا بتصميم اجراءات المراجعة التي تؤكد لهم تقليل مخاطر المراجعة لادنى مستوى يمكن قبوله لأن تقرير المراجع ينطوي على درجة معينة من المخاطر .

المصادر والمراجع

قائمة ا راجع

القرآن الكريم

الكتب :

- ابو الفتوح علي فضالة ، **المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع ، 1996م).
- أحمد محمد نور ، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2007م) .
- امين السيد احمد لطفي ، **دراسات تطبيقية في المراجعة** ، الجزء الثاني ، (القاهرة: دار النهضة العربية ، 2009م) .
- امين السيد احمد لطفي ، **المحاسبة الدولية للشركات المتعددة الجنسية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- أمين السيد أحمد لطفي ، **المراجعة الدولية** ، (القاهرة : المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، 2004م) .
- أمين السيد احمد لطفي ، **مسئوليات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة** ، (الاسكندرية : د.ن ، 2004م) .

- جورج دانيال غالي ، **المراجعة المتقدمة مدخل كمي** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م) .
- جورج دانيال غالي ، **تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) .
- دونالد كيسو ، جيري ويجانت ، **المحاسبة المتوسطة** ، الجزء الاول ، (الرياض : دار المريخ ، 1988م) .
- هشام حسن عداد المليجي ، **المحاسبة الدولية** ، (حلوان : د.ن ، 2000م) .
- وليم توماس ، اميرسون هنكي ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، د.ت) .
- حكمت احمد الراوي ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : دار حنين ، 1995م) .
- حسين القاضي ، د. مامون توفيق حمدان ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : الدار العلمية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2000م) .
- طارق عبد العال حماد ، **موسوعة معايير المحاسبة الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م – 2003م) .
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، **المعايير المحاسبية الدولية 1995م** ، (عمان : شركة مطابع الخط ، 1999م) .
- منصور احمد البدوي ، د. شحاتة السيد شحاتة ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) .
- منصور احمد البديوي وآخرون ، **دراسات متقدمة في المراجعة الخارجية الحديثة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، 2009م) .
- السيد احمد السقا ، د. مدثر طه ابو الخير ، **مشاكل معاصرة في المراجعة** ، (القاهرة: الدار الجامعية ، 2003م) .
- عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1990م).
- عبد الوهاب نصر ، د. شحاته السيد شحاته ، **الرقابة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق راس المال** ، (الاسكندرية :الدار الجامعية ، 2005م – 2006م) ،.

- عطا احمد البيوك ، **معايير المحاسبة الدولية** ، الجزء الاول ، (الرياض : مطابع الشرق الاوسط ، 1985م) .
- عصام الدين محمد متولي ، **الاتجاهات الحديثة في المراجعة** ، (الخرطوم : دار جامعة امدرمان الاسلامية ، 2006م) .
- فردريك تشوي وآخرون ، **المحاسبة الدولية** ، ترجمة عصام الدين زايد ، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2004م) .
- صلاح الدين عبد الرحمن فتحي ، **مقارنة معايير المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : مكتبة الانجلو للنشر ، 2000م) .
- رضوان حلوة حنان ، **تطور الفكر المحاسبي** ، (عمان : مكتبة دار الثقافة ، 1997م).

الرسائل الجامعية :

- ابوبكر عبد الباقي محمد الطيب ، **دور الافصاح المحاسبي في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم: جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2005م).
- اماني كمال مقسوم علي ، **دور وجود المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماحستير غير منشور ، 2009م) .
- أمير عثمان عبد الله ، **اثر التقينات الحديثة على مهنة المراجعة في ظل المعايير الدولية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2007م) .
- الواثق صادق همت خيري ، **تقرير المراجعة وفجوة التوقعات بين المراجعين والمستثمرين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2008م).
- ياسر عبد النبي عبد الله عثمان ، **دور المنظمات المهنية في الحد من فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م).
- موسى عوض الكريم محمد كوكو ، **دور حوكمة الشركات في تضييق فجوة توقعات المراجعة في السودان** ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2010م).

- محمود صالح حبيب فضل، **العوامل المؤثرة على فجوة توقعات المراجعة في السودان** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .
- مصطفى نجم البشاري ، **مدى ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للاوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، 2002م) .
- مصعب اسماعيل ابراهيم محمد ، **دور المراجعة الالكترونية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشور ، 2010م) .
- سامي حمد النيل محمد ، **تحديات المراجعة في بيئة استخدام الحسابات الالكترونية،** (الخرطوم : جامعة جوبا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2006م) .
- علي محمد أحمد ابو القاسم ، **فجوة التوقعات واثرها على تقرير المراجعة ، دراسة تحليلية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير غير منشورة ، 2012م) .
- صبري حسن عطية ، **الاتجاهات الحديثة في استقلال مراجع الحسابات** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2008م) .

المجلات :

- احمد لطفي محمد غريب ، **مدخل مقترح لمعالجة فجوة التوقعات الخارجية** ، (بنها: جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2، 2001م) .
- يوسف محمد جربوع ، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانوني وطرق معالجة وتصنيف هذه الفجوة** ، (غزة : الجامعة الاسلامية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 12 ، العدد 2 ، يونيو 2004م) .
- نجوى أحمد السيسي ، **دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية** ، (القاهرة: جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الاول ، 2006م) .

- محمد بهاء الدين ابراهيم احمد ، **اطار مقترح لتضييق فجوة التوقعات في المراجعة من خلال التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير المراجعة** ، (بنها : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد 2 ، 2000م) .
- محمد مطر ، **أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية لتوفير شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية** ، (عمان: مجلة المحاسب القانوني العربي ، العدد 102 ، 1997م) .
- مصطفى علي الباز ، (الرياض : مؤسسة الملك فهد ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 2 ، العدد الأول ، 1999).
- سلمى وهبة متولي ، **فجوة التوقعات في المراجعة اسبابها وسبل تضييقها** ، (القاهرة : جامعة الازهر ، المجلة العلمية بكلية التجارة ، يناير 1993م) .
- علي عبد القادر ، **الدراسات في العلوم الادارية** ، (الرياض : مؤسسة الملك فهد ، المجلة العربية للمحاسبة ، المجلد 3 ، العدد الاول ، 1999م).
- الرفاعي ابراهيم المبارك ، **دور التقرير الشخصي لمستويات الاهمية النسبية في تفسير التوقعات في المراجعة** ، (طنطا : جامعة طنطا ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد 2، 2002م).

أخرى :

- منشورات بنك فيصل الاسلامي ، 2017م.
- يوسف محمد جربوع ، **الفجوة المتوقعة إلى عملية المراجعة** ، (عمان : نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، العدد 12، 2002م) ، ص 18.
- http://www.acct.com/acc//showed.php/=42
- www. fibsudan.com

الملاحق

استمارة الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

السيد/ .....

المحترم

تحية طيبة

الموضوع : استمارة استبانة

يقوم الباحث باعداد دراسة بعنوان **(أثر الالتزام بالمعايير المحاسبية على فجوة التوقعات في المراجعة)** . وتهدف الاستبانة إلى التعرف على مدى تفهم مستخدمي التقارير والقوائم المالية وغيرهم من المستفيدين من خدمات المراجعة وادراكهم لواجبات مراجع الحسابات .شاكراً لكم سلفاً الدقة والموضوعية في الاجابة على الاسئلة. تعد هذه القائمة جزء من البحث وظراً لخبرتكم العلمية في هذا المجال فإن اجاباتكم على الاسئلة الواردة بالقوائم المرفقة سيكون محل تقدير وسوف يساعد في الوصول إلى نتائج قيمة تخدم الاطراف المعنية ويؤكد الباحث ان اجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي .

ولسياتكم خالص الشكر والتقدير

الباحث:

منى عوض آدم عبد الله

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) في مكان الخيار المناسب:

1.العمر:

25 سنة فأقل	☐	26 - 35 سنة	☐
36 - 45 سنة	☐	46 – 55 سنة	☐
55 سنة فاكثر	☐		

2.المؤهل العلمي:

ثانوي	☐	جامعي	☐
دبلوم عالي	☐	ماجستير	☐
دكتوراه	☐		

3. **التخصص العلمي**

محاسبة	☐	إدارة اعمال	☐
اقتصاد	☐	دراسات مصرفية	☐
أخرى	☐	أذكرها :	

4. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات	☐	5 - 10 سنوات	☐
11 - 15 سنة	☐	16 – 20 سنة	☐
21 سنة فاكثر	☐		

القسم الثاني : عبارات الاستبانة:

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة المناسبة :

الفرضية الأولى : فجوة التوقعات الناشئة عن الاختلاف بين احتياجات مستخدمي القوائم وما يمكن للمراجع ان يؤديه جعلت بيئة المراجعة تعرضهم للمخاطر القانونية

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	تقرير المراجع لا يلبي جميع حاجات المستخدمين					
2	القوائم المالية تدعم ثقة مستخدمي القوائم ولا تلبي احتياجاتهم					
3	تقرير المراجعة لا يلبي حاجات المستخدمين يعرضهم لمشاكل قانونية					
4	فجوة التوقعات ناتجة من الاختلاف بين المستخدمين والمراجع					
5	فجوة التوقعات تؤدي بالمراجع إلى المساءلة القانونية					

الفرضية الثانية : تحديد مستويات الفجوة بالدقة المطلوبة يعتمد على مصداقية القوائم المالية في اداء وتقارير المراجعين

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	القوائم المالية المعدة بطريقة سليمة ووفقاً للمعايير تؤدي إلى عدم الفجوة بين تقرير المراجع					
2	القوائم المالية المعدة بطريقة غير سليمة تزيد في فجوة التوقعات					
3	جهل المراجعين للقوائم المالية يزيد من فجوة التوقعات .					
4	عدم المعرفة الكافية للمحاسبين باعداد القوائم المالية في فجوة التوقعات					
5	عدم مصداقية القوائم المالية يزيد من فجوة التوقعات بين تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين					

الفرضية الثالثة : عدم التزام معظم المؤسسات بمعايير المحاسبة الدولية في قوائمها المالية يعتبر من زيادة الفجوة

الرقم	العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	عدم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يزيد في فجوة تقرير المراجع واحتياجات المستخدمين					
2	قصـــور وإدراك المراجـــع للمعـــايير المحاســبية الدوليــة يزيــد مــن فجــوة التوقعات					
3	3 عدم المام المؤسسات بالنشرات التي تصـدرها المنظمـات المهنيـة يزيـد فـي فجوة التوقعات .					
4	قلـــة اهتمـــام المحاســبين بالمعـــايير المحاســبية الدوليــة يزيــد فـــي فجــوة مستخدمين القوايم وتقرير المراجع					
5	التــزام المؤسســات بتطبيــق المعــايير المحاســبية الدوليــة يقلــل مــن فجــوة التوقعات					

ملحق رقم(2)

قائمة باسماء محكمي الاستبانة

رقم	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
1	د. زهير أحمد علي	استاذ مساعد	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
2	د.بابكر إبراهيم الصديق	استاذ مشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا